مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ملامح العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

نوفمبر 2023

www.grc.net

قائمة المحتويات

1. ملخص تنفيذي **4**

1-1 تـركيا فـــي سـطـور 4

2-1 دول مجلس التعاون الخليجي في سطور 4

2. التحليل الاقتصادي على مستوى الدولة **8**

1-2 تركيا 8

2-2 الإمارات العربية المتحدة 13

3-2 المملكة العربية السعودية 19

4-2 قـــطـــــر 28

5-2 الكويت 35

6-2 عـــمـــــــان 42

7-2 البحرين 48

3. المشاريع التعاونية الحالية والمستقبلية **54**

4. الملحق **56**

1-4 قائمة الاختصارات/المسرد 56

1. ملخص تنفيذي

1-1 تركيا في سطور

تركيا هي أحد أعضاء مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن أهم الدول المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية لإعانة الدول الفقيرة والمنكوبة، وبحسب تصنيفات البنك الدولي، احتلت تركيا المرتبة 19 في قائمة أكبر اقتصادات في العالم؛ وفي عام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في تركيا حوالي 906 مليار دولار أمريكي، كانعكاس إيجابي للإصلاحات التي تنفذها الدولة على قدم وساق نحو خفض مستويات الفقر ورفع متوسط الدخل للفرد، فمنذ عام 2006 وحتى 2017، نفذت الدولة إصلاحات هامة ارتفع على إثرها مؤشر الاقتصاد الوطني، وانخفضت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 50%تقريبًا في الفترة من عام 2006 إلى عام 2020 مسجلًا نسبة 9.8%من الأفراد بدخل يومي أقل من 6.85 دولار أمريكي.

في العام 2022، ومع استمرار صعود وتيرة التعافي من جائحة كوفيد-19، نما الاقتصاد التركي بمعدل 5.6% وبلا شك يتأثر مناخ الاستثمار في تركيا تأثرًا إيجابيًا بالتركيبة السكانية المميزة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يضعها في ملتقى طرق العالم. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتمتع بأحد الأنظمة التشريعية الأكثر تساهلاً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، إذ أقرت تركيا تعديلات تشريعية لتحسين قدرة البلاد على استقطاب الاستثمارات الدولية. وضمن جهودها لجذب المستثمرين الأجانب، أنشأت الدولة مكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية، ووضعت استراتيجية الاستثمار المباشر الأجنبي 2021-2023. كما أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطلاق أهم مشاريع البنى التحتية، إلى جانب الجهود الحكومية في تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز حماية الملكية الفكرية وإلغاء نظام فحص الاستثمار الأجنبي المباشر وتنفيذ التعديلات الهيكلية البنيوية المرتبطة بعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ كلها عوامل عززت من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الجانب الأخر واجهت الدولة معوقات مثل عدم استقرار قيمة الليرة التركية-التي شهدت أزمات أوصلتها إلى أدنى مستوياتها-ومؤشر التضخم المكون من رقمين بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي تؤثر على استقرار المنطقة. غير ان تركيا تتمتع بمناخ أعمال مواتي بشكل عام، حيث احتلت المرتبة 45 من بين 82 دولة في تصنيف مجلة ذي إيكونوميست حول مستقبل بيئة الأعمال، والمرتبة 52 في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2022، وفي مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2023، جاءت في المرتبة 128 من بين 177 دولة.

1-2 دول مجلس التعاون الخليجي في سطور

في تقرير البنك الدولي عن آخر المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج (GEU)، توقع البنك أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة أبطأ في عام 2023 بسبب تراجع عائدات النفط والغاز وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد دول المجلس بمعدل 2.5%في عام 2023 و3.2%في عام 2024. ويأتي ذلك في إطار مقارنة مع النمو الملحوظ لإجمالي الناتج المحلي في دول المجلس الذي بلغ 7.3%في عام 2022، بسبب الزيادة القوية في إنتاج النفط في معظم هذه السنة. ويرجع السبب في ضعف الأداء في المقام الأول إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني، الذي من المتوقع أن ينكمش بنسبة 1.3%في عام 2023 بعد إعلان منظمة أوبك+ عن خفض الإنتاج في أبريل 2023؛ غير أن النمو القوي في القطاعات غير النفطية، الذي من المتوقع أن يصل إلى 4.6%في عام 2023، سيعوض النقص في أنشطة الهيدروكربونات، ويُعزى ذلك أولًا إلى زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمارات الثابتة وتيسير سياسات المالية العامة استجابة للإيرادات النفطية المرتفعة نسبيًا في عام 2023.

- في أعقاب الزيادة الملحوظة التي شهدتها المملكة العربية السعودية في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 8.7%في عام 2022، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي إلى 2.2%في عام 2023. وسيتراجع إجمالي الناتج المحلي لقطاع النفط بنسبة 2%في ضوء التزام المملكة بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها في منظمة أوبك+. ولكن مع بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبيًا، من المتوقع أن تخفف سياسة المالية العامة الميسرة ومعدلات النمو القوية في أنشطة الائتمان الخاص، من حدة الانكماش في قطاع النفط. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تشهد القطاعات غير النفطية معدلات نمو بنسبة 4.7%في عام 2023.
- وفي الإمارات العربية المتحدة، جاءت توقعات النمو الاقتصادي لعام 2023 مخيبة للآمال مقارنة بعام 2022 لعدة عوامل منها: تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وانكماش إنتاج النفط وتشديد أوضاع المالية العامة. ونتيجة لهذا، من المتوقع أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 2.8%فقط في عام 2023 بسبب تراجع نمو النشاط النفطي بنسبة 2.5% وفي الوقت نفسه سيؤدي النمو القوي للقطاع غير النفطي بنسبة 4.8%إلى تعويض الانكماش في الأنشطة النفطية بسبب قوة الطلب المحلي، لاسيما في قطاعات السياحة والعقارات والإنشاءات والنقل والصناعات التحويلية.
- ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بوتيرة أبطأ على الرغم من تسارع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية 2040. وأن يتراجع معدل النمو الكلي إلى 1.5%بسبب تراجع الطلب العالمي. وفي ضوء التخفيضات الأخيرة في الإنتاج التي قامت بها منظمة أوبك+ يُتوقع أن ينكمش قطاع الهيدروكربونات بنسبة 3.3%بالتزامن مع استمرار الاقتصاد غير النفطي في مسار التعافي من خلال تحقيق معدلات نمو بنسبة 3.1%في عام 2023. وسيدعم ذلك التعجيل بتوفير الموارد من أجل مشروعات البنية التحتية، وزيادة القدرات الصناعية من مصادر الطاقة المتجددة، وقطاع السياحة.
- وفي قطر، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيتراجع إلى 3.3%في عام 2023 بعد الأداء القوي المسجل في عام 2022، ومن المتوقع أن يشهد قطاع الهيدروكربونات نموًا بنسبة 0.8% بفضل مشروع التوسع في حقل الشمال الذي سيعزز من نمو القطاع على المدى المتوسط. وفي الوقت نفسه، من المتوقع تحقيق نمو قوي خلال هذا العام في القطاعات غير الهيدروكربونية يصل إلى 4.3 % مدفوعًا بالاستهلاك الخاص والعام.
- تعتمد الآفاق الاقتصادية للبحرين على مستقبل أسواق النفط ومدى فعالية تنفيذ أجندة الإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج تحقيق التوازن في المالية العامة بعد تعديله. ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 2.7%في عام 2023، وسيبلغ في المتوسط 3.2%في 2024-2025 مع استمرار تعديلات أوضاع المالية العامة. ومن المتوقع أن ينكمش النمو في قطاع الهيدروكربونات بنسبة 0.5%في عام 2023، وفي الوقت نفسه ستستمر القطاعات غير الهيدروكربونية في التوسع بنسبة 3.5%مدعومة بالتعافي في قطاعي السياحة والخدمات واستمرار مشروعات البنية التحتية.
- من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي الكويتي إلى 1.3%في عام 2023 استجابة لاقتراح الإنتاج الأكثر حذرًا في منظمة أوبك+ وركود النشاط الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن ينكمش قطاع النفط بنسبة 2.2%في عام 2023 على الرغم من إنشاء مصفاة الزور في الآونة الأخيرة. ومن المتوقع أن تنمو القطاعات غير النفطية في الكويت بنسبة 4.4%في عام 2023، ويرجع السبب في ذلك في المقام الأول إلى الاستهلاك الخاص. ومن المتوقع أن تؤدي حالة عدم اليقين السياسي الناجمة عن الأزمات إلى تقويض تنفيذ مشروعات البنية التحتية الجديدة.

تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في 2022

العوامل	عمان	السعودية	الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	تركيا
نمو الناتج المحلي الإجمالي (2022)%	%4.3	%8.7	%7.6	%3.4	%8.7	%3.4	%5.6
أهم السلع المصدرة	• النفط الخام • غاز نفطي • النفط المكرر • الأسمدة النيتروجينية • حديد شبه نهائي	• البترول الخام • البترول المكرر • بوليمرات • كحوليات صناعية • الغاز الطبيعي	• البترول الخام • البترول المكرر • الذهب • معدات البث • الألماس	• غاز نفطي • البترول الخام • البترول المكرر • بوليمرات الإيثلين • أسمدة نيتروجينية	• البترول الخام • البترول المكرر • غاز نفطي • هيدروكربونات حلقية • نترتة وسلفنة الهيدروكربونات	• البترول المكرر • ألومنيوم خام • الحديد الخام • الحديد المختزل • أسلاك ألومنيوم	• السيارات • المجوهرات • البترول المكرر • قطع غيار وكماليات السيارات • شاحنات النقل
أهم السلع المستوردة	• البترول المكرر • السيارات • الحديد الخام • معدات البث • الذهب	• السيارات • معدات البث • البترول المكرر • الأدوية المعبأة • الذهب • أجهزة الاتصالات	• الذهب • معدات البث • البترول المكرر • الألماس • السيارات	• السيارات • توربينات غازية • مجوهرات • معدات البث • الذهب	• السيارات • غاز نفطي • الذهب • مجوهرات • الأدوية المعبأة	• الحديد الخام • مجوهرات • السيارات • سفن ذات مهام خاصة • البترول المكرر	• البترول المكرر • الحديد الخردة • السيارات • غاز نفطي • قطع غيار وكماليات السيارات
شركاء التصدير	• الصين • الهند • كوريا الجنوبية • الإمارات • السعودية	• الصين • الهند • اليابان • كوريا الجنوبية • الإمارات	• الهند • اليابان • الصين • السعودية • العراق	• الصين • اليابان • الهند • كوريا الجنوبية • سنغافورة	• الصين • الهند • كوريا الجنوبية • اليابان • فيتنام	• الإمارات • السعودية • الولايات المتحدة • اليابان • الهند	• ألمانيا • الولايات المتحدة • المملكة المتحدة • إيطاليا • العراق
شركاء الاستيراد	• الإمارات • الصين • الهند • السعودية • قطر	• الصين • الإمارات • الولايات المتحدة • الهند • ألمانيا	• الصين • الهند • الولايات المتحدة • السعودية • ألمانيا	• الصين • الإمارات • الولايات المتحدة • المملكة المتحدة • الهند	• الصين • الإمارات • الولايات المتحدة • السعودية • اليابان	• الإمارات • السعودية • البرازيل • الصين • الهند	• الصين • ألمانيا • روسيا • الولايات المتحدة • إيطاليا
استهلاك الكهرباء بحلول عام 2023	28.92. مليار كيلو واط/ساعة	296.20 مليار كيلو واط/ساعة	113.20 مليار كيلو واط/ساعة	37.24 مليار كيلو واط/ساعة	57.78 مليار كيلو واط/ساعة	26.11 مليار كيلو واط/ساعة	110 جيجا واط
مستخدمو الإنترنت	%95.23	%97.86	%100	%99.65	%99.11	%99.67	%88
الإنفاق العسكري بحلول عام 2023	8.69 مليار دولار أمريكي	67.60 مليار دولار أمريكي	22.75 مليار دولار أمريكي	6.00 مليار دولار أمريكي	6.83 مليار دولار أمريكي	1.42 مليار دولار أمريكي	19 مليار دولار أمريكي

نظرة عامة على الاتفاقيات التجارية	في سبتمبر 2022، وقعت سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تقضي بإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين، توفر عمان بموجبها إمكانية الوصول الفوري والمعفي من الرسوم الجمركية على جميع المنتجات الصناعية والاستهلاكية تقريبًا في جدول التعريفات الخاصة بها، وإلغاء التعريفات الجمركية تدريجيًا على مجموعة المنتجات المتبقية في عام 2019. وتوفر الولايات المتحدة إمكانية الوصول الفوري المعفى من الرسوم الجمركية، لتغطية 100% من صادرات عمان الحالية من المنتجات الزراعية إلى الولايات المتحدة. كما أن عمان عضو في مجلس التعاون الخليجي، الذي يسمح بالتجارة الحرة بين أعضائه ومع الدول الأخرى التي أبرمت معها اتفاقية تجارة حرة.	عضو في مجلس التعاون الخليجي الذي يضم الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة. تمنح العضوية امتيازات تجارية واستثمارية للدول الأعضاء. وفي أول يناير 2003، أنشأ المجلس هيئة الاتحاد الجمركي، والذي ينص على حرية حركة البضائع المحلية بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، في عام 2021، عدلت المملكة قواعدها بشأن الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لاستبعاد البضائع المصنوعة في المناطق الحرة أو استخدام المدخلات الإسرائيلية من الامتيازات الجمركية التفضيلية.	وقعت دولة الإمارات على عدد من اتفاقيات التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي مع عدة دول ومجموعات تجارية لتعزيز موقعها كمركز عالمي وكوجهة رئيسة جاذبة للاستثمار، وتتطلع من خلال ذلك إلى زيادة الصادرات الإماراتية وتحسين التنافسية في الأسواق الخارجية، وتنظيم المنافسة وخفض المعوقات التجارية التي تواجه منتجاتها وتعزيز استثماراتها الخارجية وحفظ حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تغطية الحواجز الجمركية والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات والاستثمار في الصناعات التحويلية، وتوفير الحماية لحقوق الملكية لمنع تسرب المنتجات المقلدة. ووقعت الإمارات على اتفاقيات التجارة الحرة في إطار مجلس التعاون الخليجي مع كل من: نيوزيلندا، وسنغافورة، وأعضاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية؛ ويتم حالياً التفاوض مع مجموعة من الدول والمجموعات التجارية، وتشمل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وكوريا وأستراليا وباكستان والهند وتركيا ودول أعضاء السوق المشتركة الجنوبية التي تضم كل من جمهورية الأرجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية باراغواي وجمهورية أوروغواي.	وقعت قطر اتفاقيات ثنائية مع اقتصادات عالمية كبرى، مثل الصين وفرنسا وألمانيا والهند بالإضافة إلى كوريا الجنوبية وسويسرا وتركيا وغيرها من الدول الكبرى. كما أبرمت اتفاقيات ثنائية بشأن الشركات الجمركية والازدواج الضريبي وحماية الاستثمار بالإضافة إلى اتفاقيات اقتصادية متعددة الأطراف.	عضو في مجلس التعاون الخليجي إلى جانب البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان. يتمتع مواطنو دول المجلس بالمساواة في المعاملة من حيث حق الإقامة والتنقل بين دول المجلس. وعلى المستوى التجاري، تُفرض رسوم جمركية بنسبة 5 %على البضائع عند نقطة الدخول الأولى إلى دول المجلس ومن ثم يمكن نقل البضائع بحرية في جميع دول المجلس. في ديسمبر 2008، وقعت سنغافورة ودول مجلس التعاون الخليجي اتفاقية تجارة حرة، وهي أول اتفاقية تجارة حرة بين دول المجلس. وفي يونيو 2009، أبرمت دول المجلس اتفاقية تجارة حرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، والتي تضم دول أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا. وفي فبراير 2004، وقعت الكويت اتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار (TIFA) مع الولايات المتحدة، كانت حجر الأساس لتطوير معايير الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والكويت.	عضو في منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي، وتجمعها اتفاقيات ثنائية واقتصادية مع أكثر من 40 دولة، تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وسنغافورة وغيرها من الدول. كما وقعت البحرين اتفاقيات تتعلق بما يلي: – ترويج وحماية الاستثمار مع 34 دولة – تجنب الازدواج الضريبي مع 41 دولة – الإعفاء المتبادل للنقل الجوي الدولي مع 6 دول – التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع 31 دولة	أبرمت تركيا 22 اتفاقية تجارة حرة سارية مع: دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وإسرائيل، ومقدونيا الشمالية، والبوسنة والهرسك، وفلسطين*، وتونس، والمغرب، ومصر، وسوريا (معلقة)، وألبانيا. وجورجيا والجبل الأسود وصربيا وتشيلي وموريشيوس وكوريا الجنوبية وماليزيا ومولدوفا وجزر فارو وسنغافورة وكوسوفو وفنزويلا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي والاتفاقيات الأخرى المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.

2. التحليل الاقتصادي على مستوى الدولة

2-1 تركيا

2-1-1 آفاق الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	905.99 مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، 2022	10,616.1 دولار أمريكي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	%5.6
التضخم وأسعار الاستهلاك (% في عام 2022	%72.3

المصدر: البنك الدولي

في عام 2022، نما اقتصاد تركيا بنسبة 5.6%مع الارتفاع في نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 19.6% وعلى الرغم من تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بسبب تأخر الإنتاج والتصدير والواردات بسبب الزلزال، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد التركي استقرارًا، مدعومًا بارتفاع صافي الحد الأدنى للأجور بنسبة 55%في يناير من العام نفسه. ومن جانبها، تُطلق تركيا مبادرات مختلفة وتضع سياسات داعمة للتغلب على تحديات الاقتصاد الكلي. ومن المتوقع أن ترتفع مساهمة قطاع الخدمات خلال الفترة 2022-23 بسبب زيادة الإنتاج. وأن تزداد مساهمة قطاع الخدمات، بما في ذلك قطاع السياحة، في التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد في عام 2023. وتحقيقًا لذلك، جنبًا إلى جنب مع تعزيز الوحدة الوطنية، تشارك الدولة في عدد من المبادرات تتضمن تقييم الأداء وإجراء الدراسات الاستقصائية والمحافظة على الموارد. وفي هذا الشأن، تتولى إدارة الترويج وشبكة من المكاتب الخارجية، مسؤولية الدعاية والتسويق الخارجي، بينما تركز المكاتب الإقليمية على المحافظة على التراث والتعريف بالمنطقة من خلال إقامة الفعاليات والمهرجانات الثقافية. وفي الاستراتيجية التي وضعتها الدولة لفترة ما بعد كوفيد-19، كانت الأولوية للسياحة المستدامة، وحدّثت الدولة استراتيجيتها الرئيسة لمواجهة آثار الوباء وتحدياته.

وتضع الدولة نصب أعينها رفع مستويات الدخل إلى المستويات العالمية، ولذلك تستهدف تحسين القدرة التنافسية للدولة على المدى الطويل في العالم في سعيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة في قطاع الانتاج والمنتجات التقنية الرائدة للمشاركة في مجموعة متنوعة من الصناعات مثل البنية التحتية والسياحة والخدمات اللوجستية وغيرها من القطاعات الهامة.

وبالإضافة إلى ذلك، وافق البرلمان التركي على إنشاء صندوق جديد لإعادة الإعمار في حالات الكوارث (DRF) لمعالجة التحديات الناجمة عن الزلازل. وسيشرف الصندوق على تخصيص الأموال والموارد اللازمة لترميم البنية التحتية. كما صرحت دول الاتحاد الأوروبي عن مساهمتها بمبلغ 7.5 مليار دولار أمريكي لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار في تركيا. كما خفض البنك المركزي التركي سعر الفائدة من 9%إلى 8.5%لتحسين الوضع المالي للبلاد، كما قدم عدة إعفاءات من متطلبات احتياطي البنك لزيادة القروض المقدمة إلى الشركات المتضررة من الزلزال لدعم جهود إعادة الإعمار. ومن المرتقب أن تدعم هذه الجهود النمو الذي يُتوقع أن يبلغ 3.2%في 2023 و4.3%في 2024.

2-1-2 تحليل التركيبة السكانية

تعداد السكان في عام 2022	85.34 مليون نسمة
النمو السكاني لعام 2022	%0.7
نسبة السكان الذين تصلهم الكهرباء في عام 2021	%100
الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في عام 2021	%81

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

وفقًا لإحصائيات البنك الدولي، بلغ عدد سكان تركيا في عام 2022 حوالي 85,341,241 نسمة، موزعين على النحو التالي: 42,578,812 من الإناث و42,762,429 من الذكور، بنسبة 49.89%إلى 50.11%على التوالي.

الشكل 1: توزيع السكان حسب النوع لعام 2022.

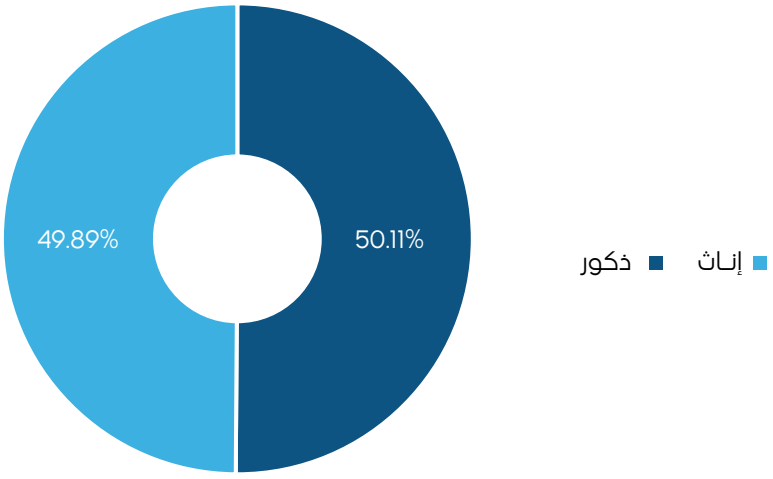

المصدر: البنك الدولي

3-1-2 الفرص والحوافز الاستثمارية

تركيا حلقة وصل بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وتتميز بموقعها الجغرافي الذي يجعلها – وفي غضون أربع ساعات من الطيران فقط – معبرًا سهلًا إلى ما يقرب من 1.3 مليار شخص وسوق مجمعة تبلغ قيمتها 28 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى أسواق في 16 منطقة زمنية مختلفة تتراوح من نيويورك إلى طوكيو.

وتضم تركيا ثلاثة مناطق صناعية مُجهزة جاذبة للاستثمار مثل: مناطق تطوير التكنولوجيا (TDZ) والمناطق الصناعية المنظمة (OIZ) والمناطق الحرة (FZ)

أنشأت الدولة مناطق تطوير التكنولوجيا لتشجيع جهود البحث والتطوير واستقطاب تمويلات للمشاريع فائقة التقنية. وهي مراكز تُقدم البنية التحتية والفوقية والخدمات اللازمة للمستثمرين؛ بما في ذلك الطرق والمياه والطاقة والغاز الطبيعي والاتصالات ومعالجة النفايات وغيرها من الخدمات الجاهزة للاستخدام.

أما المناطق الحرة فهي أماكن محددة تقع فعليًا داخل الحدود السياسية للدولة ولكنها خارج النطاق الجمركي. وصُممت المناطق الحرة لتعزيز حجم الاستثمارات التي تركز على الصادرات، ولا تخضع هذه المناطق للقواعد القانونية والإدارية المطبقة على منطقة الجمارك التجارية والمالية والاقتصادية أو تُنفذ جزئيًا فقط.

وأطلقت تركيا مخطط حوافز الاستثمار الشامل الذي يضم باقة واسعة من الأدوات التي تساعد على تقليل عبء التكاليف الأولية وتسريع عائدات الاستثمار. كذلك توجه هذه الحوافز خصيصًا للمشاريع في القطاعات المحورية المصنفة كمجالات أساسية لنقل التكنولوجيا وتعزيز التنمية الاقتصادية. فضلًا عن ذلك فإن تركيا تقدم دعمًا سخيًا لمشاريع البحث والتطوير والابتكار، ومبادرات تدريب الموظفين، ودعم الصادرات من خلال المنح المختلفة والحوافز والقروض.

وفيما يلي بعض من أدوات الحوافز:

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة (VAT) على مشتريات الآلات والمعدات.
- إمكانية الحصول على دعم مالي من الدولة يصل إلى 49%من قيمة الاستثمار.
- توفير تسهيلات ائتمانية بأسعار مخفضة للمستثمرين لتشجيع التصدير.
- تخصيص الأراضي للاستثمار حسب توافر الأراضي ووفقًا للمبادئ والإجراءات التي تضعها الدولة.

خريطة بأبرز قطاعات الاستثمار

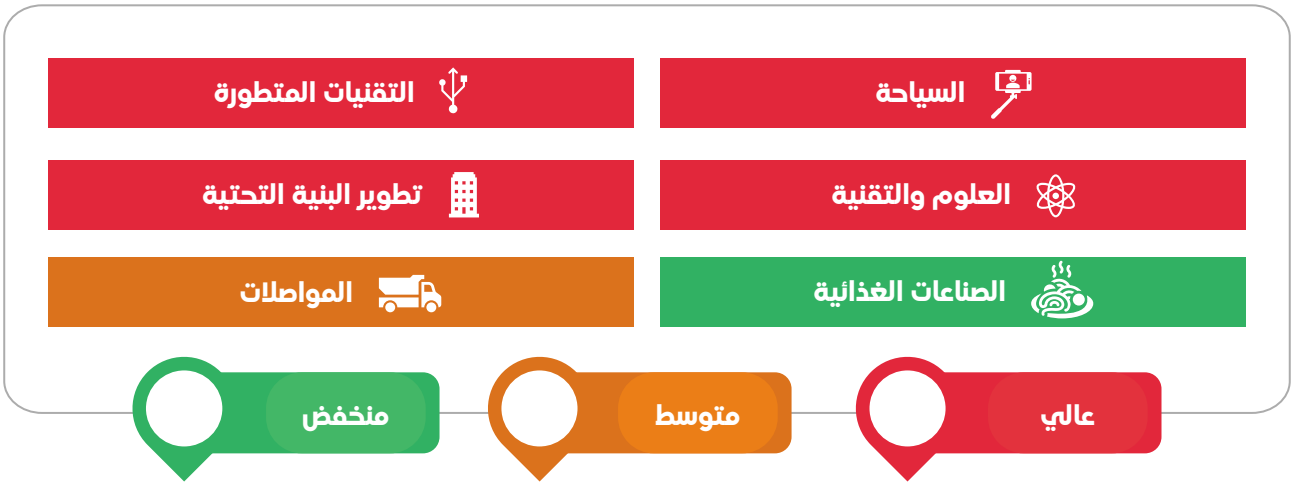

يُمكن النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال الاهتمام بعدد من القطاعات مثل السياحة والنقل والمصارف والطاقة والبنية التحتية والزراعة. وفي الاستراتيجية التي وضعتها الدولة لفترة ما بعد كوفيد-19، كانت الأولوية للسياحة المستدامة، وحدّثت الدولة استراتيجيتها الرئيسة في مواجهة آثار الوباء وتحدياته؛ حيث شرعت الدولة في التعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة ومنصة أكاديميا؛ لإعادة صياغة سياسات وجهود تعزيز السياحة المستدامة.

وشهد قطاع السياحة في تركيا نموًا ملحوظًا بفضل مناظرها الطبيعية الخلابة وفنادقها الفاخرة وباقة متنوعة من الفعاليات السياحية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت استراتيجيات التسويق الفعالة التي أطلقتها الجهات الفاعلة الرئيسية والمبادرات الحكومية مثل إجراءات التأشيرات المُيسرة في نمو القطاع. وكنتيجة لنمو الدخل المتاح للإنفاق، ارتفع الطلب على الخدمات المخصصة للأفراد ووسائل النقل الموثوق بها وخدمة العملاء عالية المستوى في قطاع السفر.

كما أدى زيادة تأثير منصات التواصل الاجتماعي ومواقع التدوين على قطاع السفر، إلى طفرة كبيرة في محتوى السفر الذي ينشئه كتاب المحتوى. هذا، إلى جانب الاستخدام المتزايد لشبكة الإنترنت والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، الذي يؤثر بدوره على القطاع.

وساهمت اتفاقية الاتحاد الجمركي التي أبرمتها تركيا مع الاتحاد الأوروبي في استقطاب استثمارات جديدة الى قطاع النقل. إذ يستند تطوير صناعة النقل والخدمات اللوجستية في تركيا على إبرام اتفاقيات مع الموردين من الشركات الأمريكية، التي تتفوق في مجال السلع ذات التقنية العالية.

بالمثل، تُثمر الصناعات الأخرى في تركيا عن آفاق استثمارية واعدة. فعلى سبيل المثال، تضع تركيا على رأس أولوياتها تطوير مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم لتشكيل الأساس لتيسير عملية التحول الرقمي السريع. بينما تعمل منظمات الأعمال التركية على تعزيز مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) من خلال الاستفادة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). وفي يوليو 2022، أطلقت شركة تركية رائدة في مجال صناعة الأجهزة المنزلية متعددة الجنسيات مبادرة تعليمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تهدف إلى تشجيع النساء على متابعة مهن في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمجالات ذات الصلة. وصممت المبادرة للطالبات اللاتي يخترن مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كمجال اختصاص في السنة الثالثة أو الأخيرة من دراستهن الجامعية.

مناطق الاستثمار:

مناطق تطوير التكنولوجيا

مناطق مصممة لدعم أنشطة البحث والتطوير وجذب الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا المتقدمة. توجد 84 منطقة تنمية اقتصادية، منها 63 منطقة عاملة، و 21 منطقة حصلت على الموافقة وهي قيد الإنشاء حاليًا.

المناطق الصناعية المنظمة

طورت هذه المناطق لمساعدة الشركات الأجنبية والمحلية على العمل في بيئة تتوافر فيها بنية تحتية ومرافق جاهزة للاستخدام. وتوجد 353 منطقة صناعية مفتوحة في 81 مقاطعة، منها 258 تعمل بالفعل، بينما المناطق المتبقية والبالغ عددها 95 منطقة في جميع أنحاء تركيا ما زالت قيد الإنشاء. وتنتج أكثر من 67000 شركة، أكثر من 32000 طرد. بالإضافة إلى توظيف أكثر من مليوني شخص في تلك المناطق.

المناطق الحرة

وتقع هذه المناطق على الحدود أو خارج المناطق الجمركية بهدف نمو الاستثمارات المتعلقة بالتصدير وزيادة الاستثمارات في قطاع الخدمات اللوجستية. وفي تركيا، توجد 19 منطقة حرة بالقرب من أسواق الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، 18 منها نشطة، وواحدة في مرحلة التأسيس. وتتميز المناطق الحرة بموقع استراتيجي في المناطق التي تتيح سهولة الوصول إلى طرق التجارة الدولية عبر الموانئ على البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود.

المصدر: Invest.gov.tr

التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021

الدولة	الإجمالي	الصادرات	الواردات
البحرين	517 مليون دولار	173 مليون دولار	344 مليون دولار
الكويت	894 مليون دولار	748 مليون دولار	146 مليون دولار
عُمان	1.51 مليار دولار	522 مليون دولار	984 مليون دولار
قطر	1.81 مليار دولار	1.03 مليار دولار	784 مليون دولار
السعودية	3.76 مليار دولار	274 مليون دولار	3.49 مليار دولار
الإمارات	8.56 مليار دولار	5.83 مليار دولار	2.73 مليار دولار

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي

	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين
واردات تركيا من السلع الأساسية	الأحجار الكريمة واللآلئ والمعادن والبلاستيك والألمنيوم والسكر والآلات	الوقود والزيوت المعدنية، والحديد والصلب، والمواد الكيميائية غير العضوية، والرصاص والمواد الغذائية والحلويات ومنتجات أخرى	الألومنيوم والبلاستيك والوقود المعدني والأسمدة والمواد الكيميائية غير العضوية وغيرها	الأثاث والمفروشات ومنتجات الألبان والآلات والبلاستيك والمواد المعدنية والوقود وغيرها	المواد الكيميائية العضوية، والبلاستيك، والحديد والصلب، والأحجار الكريمة، ومواد الملابس ومنتجات أخرى	الألومنيوم، والمواد الكيميائية غير العضوية، والحديد والصلب، والزجاج والأواني الزجاجية، والوقود المعدني ومنتجات أخرى
صادرات تركيا من السلع الأساسية	المعادن والأحجار الكريمة والآلات والزيوت المعدنية والآلات الكهربائية	السجاد ومنسوجات أغطية الأرضيات والأجهزة الميكانيكية والزيوت المعدنية والإسمنت ومنتجات أخرى	الأثاث والمفروشات والأسلحة والذخائر والآلات الكهربائية والغلايات والآلات وغيرها	الأسمدة والألومنيوم والحديد والصلب والبلاستيك والمواد الكيميائية غير العضوية وغيرها	منتجات الألبان والغلايات والآلات، والسجاد والمنسوجات، والأثاث والمفروشات ومنتجات أخرى	منتجات الألبان والغلايات والآلات والأثاث والمنتجات الصيدلانية ومنتجات أخرى

المصدر: خريطة التجارة

2-2 الإمارات العربية المتحدة

2-2-1 آفاق الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	507.53 مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022	53,757.9 دولار أمريكي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	%7.4
التضخم وأسعار الاستهلاك (% في عام 2022	%4.8

المصدر: البنك الدولي

في السنوات الأخيرة، حققت الإمارات قفزة نوعية على المستوى الاقتصادي بفضل الانتعاش الملحوظ لقطاعي السياحة والبناء. كما أن أنشطة مثل معرض دبي العالمي وقرار زيادة إنتاج النفط الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك+) بالإضافة إلى اتفاقيات الإنتاج ساهمت في النمو الاقتصادي للدولة. وأطلقت الدولة سلسلة من الإصلاحات، وبذل مصرف الإمارات المركزي مساعيه لزيادة استقرار النظام المالي وكفاءته ومرونته. وفي عام 2022، سجل اقتصاد الإمارات طفرة بنسبة 6%في إنتاج النفط بالإضافة إلى تحسن في أداء القطاع غير النفطي الذي وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات في العام 2022 (لا سيما قطاعي الإنشاءات والسياحة) إلى 4.7% ومن المتوقع أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي للإمارات في النمو بنسبة 3.6%في عام 2023، مع توقع ارتفاع مساهمة القطاع غير النفطي بنسبة 4.2% بفضل الطلب المحلي القوي؛ ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2%في عام 2023 نتيجة لتشديد القيود على إنتاج أوبك+، قبل أن يرتفع إلى 2.8%و3%في عامي 2024 و2025 على التوالي.

ولا تزال الإمارات العربية المتحدة تتربع على القمة كمركز تجاري ومالي وسياحي لدول مجلس التعاون الخليجي بفضل النجاحات الهائلة في جهود التنويع الاقتصادي إلى جانب انخفاض الاعتماد على المواد الهيدروكربونية، بعد أن كانت الدولة تعتمد على استخراج المواد الهيدروكربونية كمصدر أساسي للدخل لسنوات. وبدروها اتخذت الدولة خطوات جادة لتنويع الإيرادات العامة بإدخال نظام ضريبة القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات (أحدث نظام ضريبي)، والحلول المتعلقة بحواجز الطرق في هيكل الرسوم. وأجاز التشريع التجاري الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2019، ملكية الأجانب بنسبة 100%للأصول ضمن 13 قطاعًا اقتصاديًا منهم النقل والطاقة المتجددة والتصنيع والزراعة والتعليم والرعاية الصحية. وعكس التخفيف في القوانين الاجتماعية والثقافية في نوفمبر 2020، ولوائح الإقامة الجديدة، جهود الدولة نحو توفير فرص استثمارية متكافئة للمقيمين والأجانب.

2-2-2 تحليل التركيبة السكانية

تعداد السكان في عام 2023	9.44 مليون نسمة
النمو السكاني لعام 2022	%0.8
نسبة السكان الذين تصلهم الكهرباء في عام 2021	%100
الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في عام 2021	%100

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

وفقًا لبيانات البنك الدولي، في عام 2021، بلغ عدد سكان الإمارات حوالي 9.9 مليون نسمة، موزعة على النحو التالي: الذكور 69%(6.8 مليون)، والإناث 31%(3,102,738) من إجمالي تعداد السكان. وتضع الدولة اعتماد الطاقة الخضراء والمشاريع البيئية المستدامة نصب أعينها في سعيها نحو تعزيز قدرتها التنافسية والاستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة، وفي هذا الشأن، تدخل الدولة في شراكات مع شركات القطاع الخاص لتطوير تقنيات مبتكرة لإنتاج الهيدروجين الأخضر والوقود الاصطناعي.

الشكل 2: توزيع السكان حسب النوع لعام 2022.

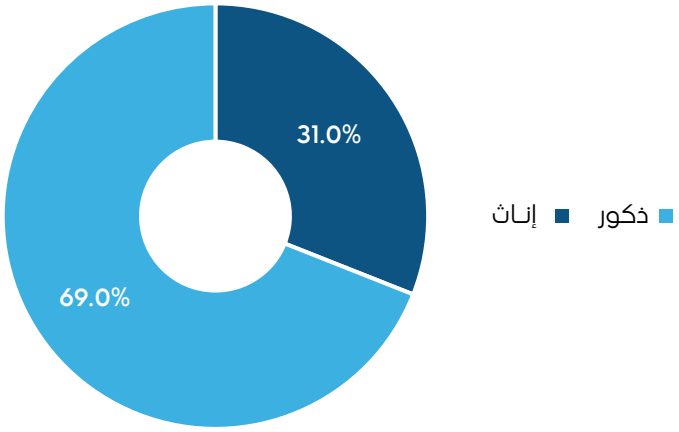

المصدر: بوابة حكومة الإمارات

3-2-2 الفرص والحوافز الاستثمارية

تعمل الإمارات على تذليل العواقب أمام تدفق الاستثمار وتشجيع تنويع مصادر الدخل في الدولة؛ لزيادة عدد الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، ولذلك تقدم الدولة باقة متنوعة من حوافز للمستثمرين.

وفيما يلي أمثلة على الاستثمارات والحوافز:

40 منطقة حرة لتأسيس الشركات: توفر الدولة للمستثمرين مناطق حرة متعددة التخصصات، تتميز ببنيتها التحتية عالية الكفاءة وبخدماتها المتنوعة والمتميزة التي تسهل سير أعمال الشركات مما يوفر الوقت والجهد على المستثمرين، ويُسمح فيها لغير الإماراتيين بالملكية الكاملة للمشاريع وبنسبة 100% والإعفاء بنسبة 100%من الرسوم الجمركية، فضلًا عن سهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وغيرها من الفوائد.

الاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية: توفير الفرص للمستثمرين الأجانب للاستثمار في التجارة والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم والصحة والبناء إلى جانب العديد من القطاعات الأخرى في جميع أنحاء الإمارات. إذ تتيح الاختيار من بين أكثر من 2000 نشاط تجاري مرخص، باستثناء عدد قليل فقط من القطاعات الممنوعة بموجب القواعد البلدية.

الملكية القانونية: مع دخول قانون الإمارات بصيغته المعدلة في شأن الشركات التجارية، حيز التنفيذ بالكامل، تستفيد الشركات الجديدة ومالكيها استفادة كاملة من خيار الملكية المتاحة الآن عبر الفئات بنسبة 100%

الإعفاء من الكفالة أو فرض متطلبات أقل بشأن الوكلاء المحليين: لا يتطلب قانون الشركات التجارية الإماراتية من الشركات الأجنبية الراغبة في فتح فرع وممارسة أعمالها في الإمارات أن يكون لها كفيل/وكيل وطني محلي، مما يعطي ميزة استراتيجية للشركات الأجنبية ويعزز سهولة وشفافية القيام بالأعمال في الدولة.
السيطرة على مجالس إدارة شركات المساهمين، وإلغاء الحد الأدنى لرأس المال: يمنح قانون الشركات التجارية الإماراتي المستثمرين الأجانب القدرة على السيطرة الكاملة على أسهمهم في الشركات، ما لم ينص أي مرسوم أو قرار على خلاف ذلك. وهذا يعني أنه ليس من الضروري أن يكون رئيس مجلس الإدارة وأغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
الإعفاء من ضريبة الدخل وإمكانية تحويل كامل للأرباح: يُعفى جميع الأشخاص والشركات والمستثمرين من دفع ضريبة الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة، باستثناء شركات النفط وفروع البنوك الدولية. وباعتبار أن الإمارات نموذج السوق الحر منذ نشأتها، فإنها تسمح للأفراد والمستثمرين بإعادة مكاسبهم إلى وطنهم دون قيود.
الإقامة الذهبية للمستثمرين: طبقت دولة الإمارات نظام تأشيرة الإقامة طويلة الأمد للمستثمرين في صندوق الاستثمار، حيث تتيح لهم إمكانية التمتع بإقامة (10) سنوات دون الحاجة لكفيل عند توفر الشروط.
العمالة الماهرة: تستقطب الإمارات الكوادر الماهرة ورأس المال البشري والمهنيين الموهوبين في القطاعات الحيوية والاقتصادية، بفضل سياساتها العمالية المرنة وسهولة جذب العمالة الأجنبية.
الرسوم الجمركية المنخفضة: ساهمت الرسوم الجمركية المنخفضة في تعزيز مكانة الإمارات كمركز تجاري، إذ تتراوح التعريفات الحكومية في الدولة بين 0%إلى 5%

المصدر: moec.gov.ae

إن ضمان استقرار الاقتصاد الكلي يشكل حجر الزاوية في السياسات الحكومية، وقد نجحت الدولة في الحفاظ على استقرار نسبة التضخم ضمن المستوى العالمي على مدى العقدين الماضيين، بفضل الاستثمارات الواسعة النطاق في البنية التحتية وتطوير الخدمات بالإضافة إلى جهود تنويع مصادر الاقتصاد المستدامة.

وفيما يلي تفصيلًا لبعض الاستثمارات والحوافز:

توفر الدولة للمستثمرين الأجانب أكثر من 40 منطقة حرة، تُقدم من خلالها مزايا ضريبية لغير الإماراتيين وإمكانية تملك الأصول بنسبة 100% وبفضل تنوع هذه المناطق، يستطيع هؤلاء المستثمرين اختيار أفضل المناطق المناسبة لتطوير أعمالهم، إذ يمكن إقامة مناطق حرة في جميع أنحاء الإمارات، ما يتيح للمستثمرين الوصول إلى مجموعة واسعة من المشاريع والأنشطة التجارية بالإضافة إلى الاستثمار في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم والصحة والبناء في الإمارات العربية المتحدة، من بين قطاعات أخرى؛ إذ تتيح الاختيار من بين أكثر من 2,000 نشاط تجاري مرخص، باستثناء عدد قليل فقط من القطاعات الممنوعة بموجب القواعد البلدية.

يُعفى جميع الأشخاص والشركات والمستثمرين من دفع ضريبة الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة، باستثناء شركات النفط وفروع البنوك الدولية. وباعتبار أن الإمارات نموذج السوق الحر منذ نشأتها، فإنها تسمح للأفراد والمستثمرين بإعادة مكاسبهم إلى وطنهم دون قيود، ومن جانب أخر ساهمت الرسوم الجمركية المنخفضة في تعزيز مكانة الإمارات كمركز تجاري، إذ تتراوح التعريفات الحكومية في الدولة بين 0%إلى 5 % ولذلك، تهيمن الإمارات على التجارة العالمية والإقليمية، وتحتل المركز الثالث عالميًا والأول عربيًا من حيث إعادة التصدير.

الشكل 3: خريطة بأبرز قطاعات الاستثمار

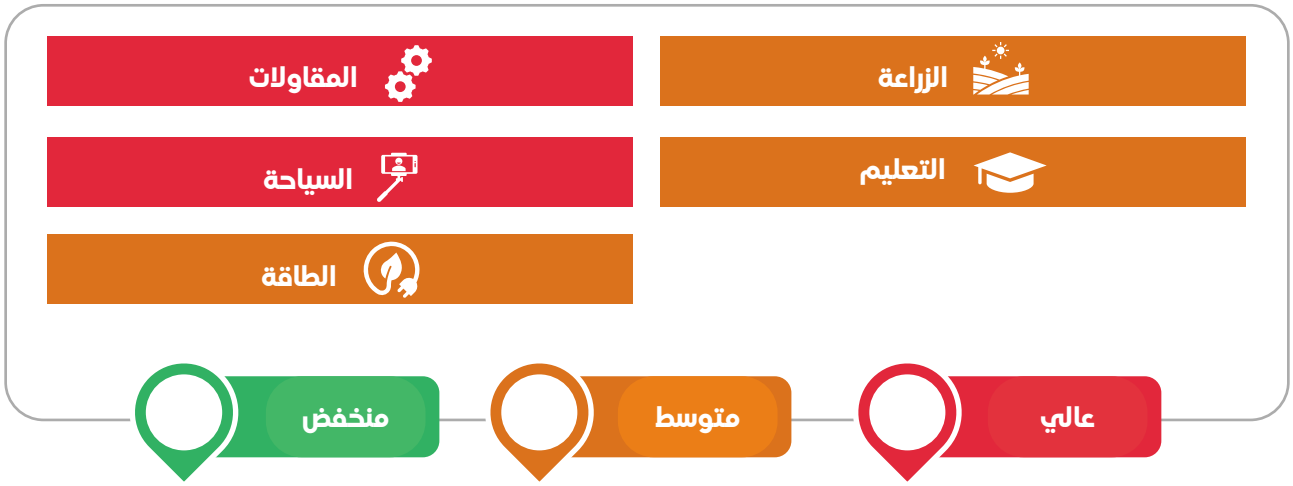

2-2-4 التعاون الإماراتي التركي

2-2-4-1 آفاق التبادل التجاري

واردات تركيا من الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 (المبلغ بالألف دولار أمريكي)

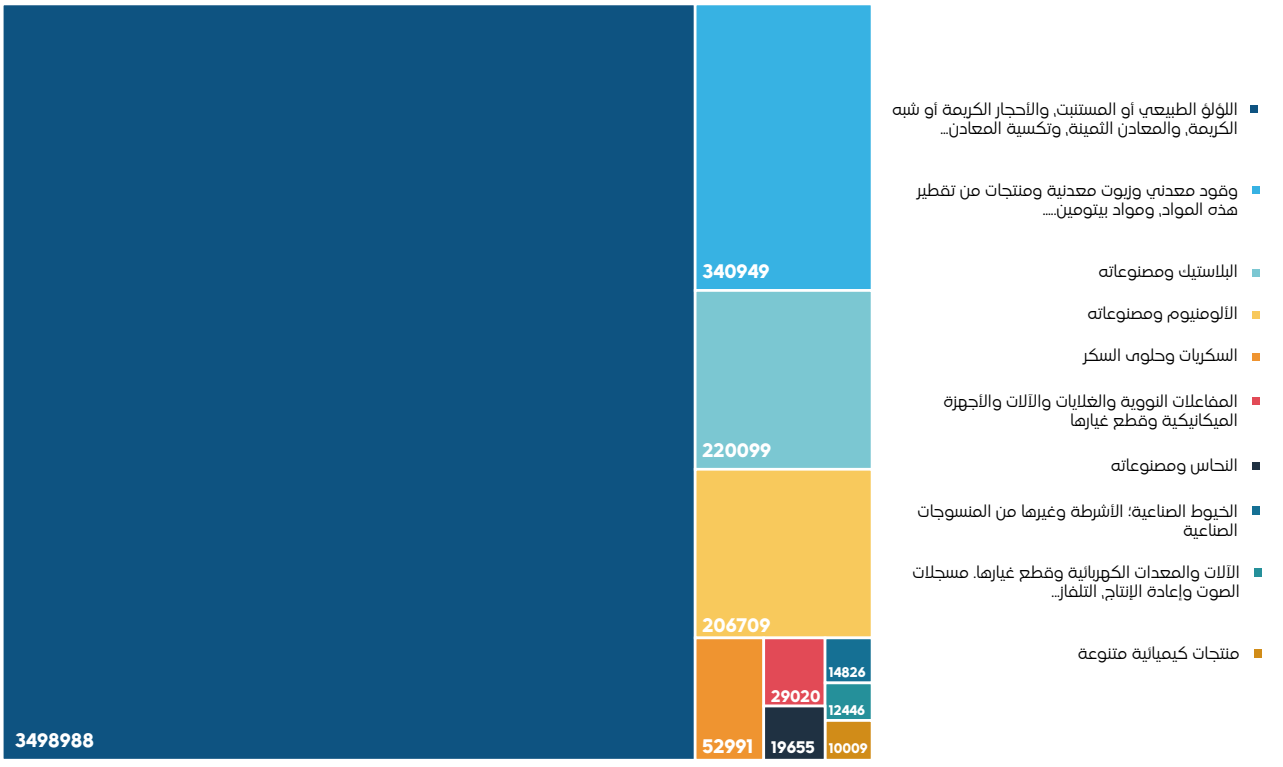

المصدر: خارطة التجارة

صادرات تركيا إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 (المبلغ بالألف دولار أمريكي)

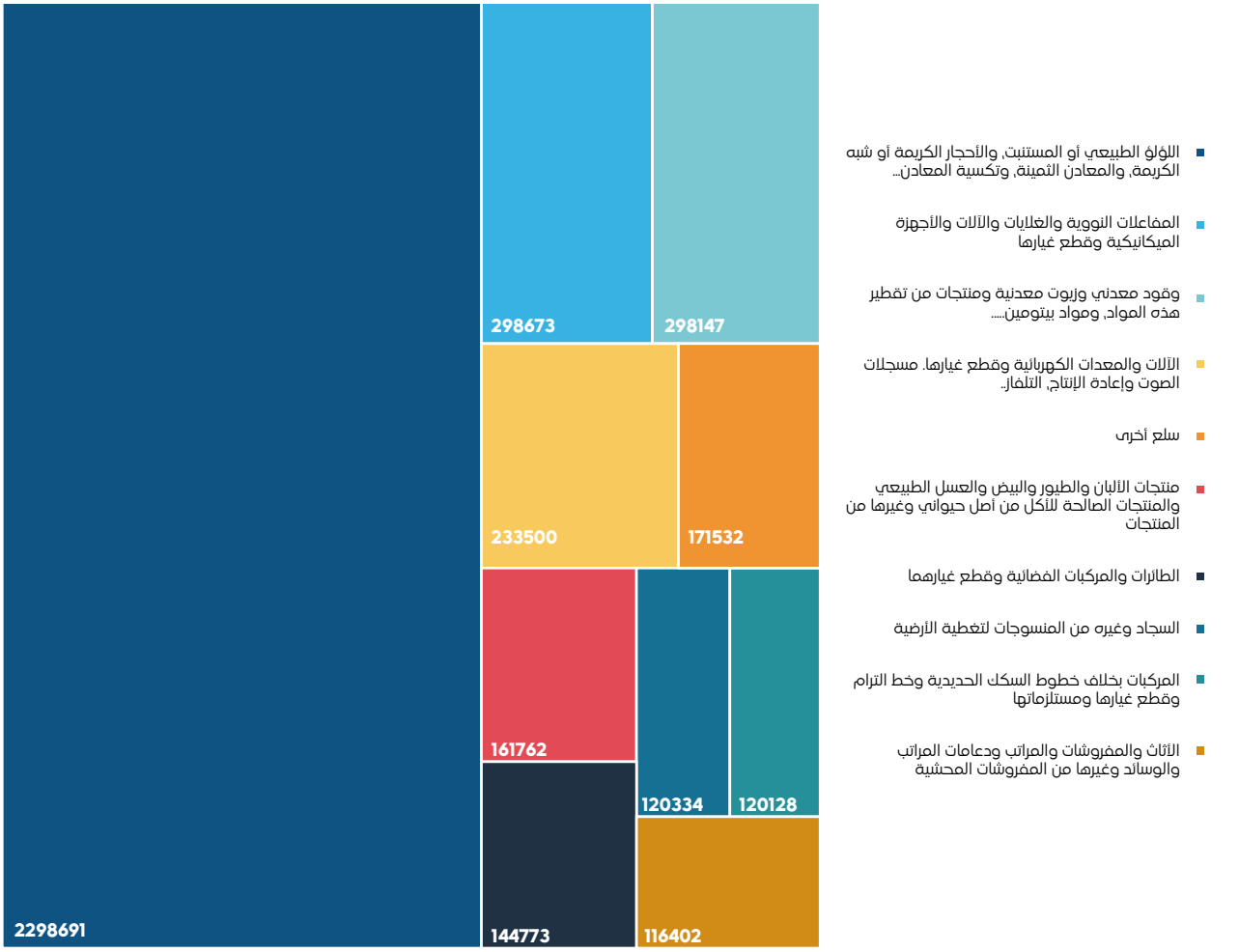

المصدر: خارطة التجارة

تخطو الإمارات خطىً ثابتة نحو جذب الاستثمارات وتنشيط النمو التجاري، حيث تُطلق العديد من المبادرات وتعمل على توفير المناطق الحرة، إذ تشكل مراكز التصدير الأولية التابعة في الدولة مناطق حرة لا ينطبق عليها التزامات الترخيص والوكالة وشرط تملك الإماراتيين لحصة الأغلبية التي تنطبق على الاقتصاد المحلي. ولم تكشف منظمة التجارة العالمية (WTO) عن وجود أي دعم للصادرات، وغالبًا تُطبق القيود التجارية لأسباب أخلاقية وأسباب تتعلق بالسلامة.

وتواصل الإمارات جهودها في تطوير علاقاتها التجارية، مع إيلاء اهتمام أكبر الى آسيا وأفريقيا في السنوات الأخيرة.

2-2-4-2 الاستثمارات القائمة والمطروحة

تبحث الإمارات إمكانيات الاستثمار المحتملة، وتخطط الدولة لتوقيع 26 اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة (سيباس) في عام 2023 لتنويع اقتصادها واستقطاب المزيد من المستثمرين. وبعد التوقيع الناجح على اتفاقيات مماثلة مع الهند وإندونيسيا وإسرائيل، وقعت الإمارات اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع تركيا وكمبوديا وجورجيا وفيتنام. وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير هائل على الاقتصادات وفتح الأبواب أمام مجالات جديدة، وزاد الحاجة إلى سرعة التحول إلى تبني أحدث التقنيات وتشجيع النمو المستدام.

ومؤخـرًا، أصـدرت الإمـارات عـددًا مـن المبـادرات لتعزيـز النمـو الاقتصـادي وجـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، حيـث أثمـر قـرار التملـك الكامـل للشـركات 100%لغيـر الاماراتييـن لمؤسسـات البـر الرئيسـي إلـى إنشـاء 300 ألـف شـركة جديـدة، فضـلًا عـن تعزيـز النمـو الاقتصـادي.

الأهـداف الاسـتثمارية التـي تبنتهـا الإمـارات فـي اسـتراتيجيتها تضمنـت قطاعـات التمويـل والسـياحة والرعايـة الصحيـة والـذكاء الاصطناعـي وعلـوم الحيـاة. وفـي عـام 2021، احتلـت الإمـارات المرتبـة 19 فـي العالـم مـن حيـث قدرتهـا علـى جـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بإجمالـي 20.7 مليـار دولار أمريكـي.

فـي يناير 2023، كشـفت دبـي عـن خطـة اقتصاديـة ضخمـة بقيمـة 8.7 تريليـون دولار أمريكـي لتعزيـز التجـارة والاسـتثمار الدولـي ومكانـة المدينـة كمركـز عالمـي رئيسـي. وركـز عـدد قليـل مـن «المشـاريع التحويليـة المسـتقبلية» المئـة التـي حددتهـا الدولـة فـي المخطـط الاقتصـادي العشـري علـى زيـادة التجـارة الخارجيـة مـن 3.87 تريليـون إلـى 6.97 تريليـون دولار أمريكـي، الأمـر الـذي انعكـس إيجابًـا علـى الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة السـنوية التـي تضاعفـت تقريبًـا إلـى 16.33 مليـار دولار أمريكـي فـي العقـد الماضـي، بالإضافـة إلـى زيـادة الإنفـاق الحكومـي مـن 139.37 مليـار إلـى 190.54 مليـار دولار فـي العقـد القـادم.

بالإضافـة إلـى ذلـك، تهـدف هـذه المشـاريع إلـى زيـادة اسـتثمار القطـاع الخـاص مـن 215.04 مليـار دولار أمريكـي فـي العقـد الماضـي إلـى 0.27 تريليـون دولار أمريكـي فـي العقـد القـادم، لضمـان توجيـه 27.22 مليـار دولار أمريكـي إضافيـة مـن المسـاهمات السـنوية فـي الاقتصـاد إلـى مشـاريع التحـول الرقمـي.

2-2-4-3 الفرص والتحديات

رسّـخت الإمـارات مكانتهـا كواحـدة مـن أكثـر الوجهـات الجاذبـة للاسـتثمار فـي العالـم، بفضـل جهـود الدولـة فـي توفيـر البنيـة التحتيـة المتطـورة والمـوارد والخدمـات البشـرية الاسـتثنائية وتبنـي القـرارات الرشـيدة، التـي سـاعدت فـي خلـق منـاخ عمـل مثالـي للمسـتثمرين ورجـال الأعمـال.

وتستكشـف الإمـارات وتركيـا فرصًـا اسـتثمارية جديـدة وسـبلًا للتعـاون فـي مشـاريع فـي قطاعـات الغـاز والبنيـة التحتيـة والطاقـة المتجـددة والرعايـة الصحيـة والتكنولوجيـا الحيويـة والتكنولوجيـا الزراعيـة والدفـاع والخدمـات اللوجسـتية والاتصـالات الرقميـة والتجـارة الإلكترونيـة والخدمـات الماليـة مـن أجـل تعزيـز التعـاون المشـترك بيـن البلديـن وتعميـق العلاقـات الاقتصاديـة الثنائيـة. إذ اقتـرح البلـدان 13 اتفاقيـة ومعاهـدة فـي مختلـف المجـالات فـي عـام 2022، وُقعـت مؤخـرًا فـي عـام 2023، بموجبهـا سـيتم توفيـر 25,000 فرصـة عمـل فـي الإمـارات ممـا يتطلـب مهـارة عاليـة و100 ألـف وظيفـة فـي تركيـا خـلال السـنوات العشـر المقبلـة، بالإضافـة إلـى تعزيـز حجـم التبـادل التجـاري الثنائـي فـي المجـالات غيـر النفطيـة إلـى 40 مليـار دولار أمريكـي فـي السـنوات الخمـس التاليـة. كمـا قدمـت الإمـارات تمويـلات بقيمـة 30 مليـار دولار أمريكـي فـي نوفمبـر 2022 لدعـم الاسـتثمار التركـي.

وفـي عـام 2021، ارتفعـت مؤشـرات التجـارة غيـر النفطيـة بيـن البلديـن متجـاوزة 13.61 مليـار دولار أمريكـي، بارتفـاع سـنوي بنسـبة 54%وزيـادة بنسـبة 86%عـن عـام 2019. ومـع حصتهـا التـي تزيـد عـن 3%فـي التجـارة الدوليـة غيـر النفطيـة، تعـد تركيـا سـابع أكبـر شـريك تجـاري لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة.

تشـتهر الإمـارات بسـوقها العقـاري المتميـز، بيـد أن تأسـيس الشـركات العقاريـة يحتـاج متطلبـات مثـل الحصـول علـى ترخيـص عمـل يُذكـر فيـه العنـوان المسـجل للشـركة، وبالتالـي ضـرورة إقامـة مكتبًـا للشـركة علـى أرض الواقـع، الأمـر الـذي يُصعـب الطريـق أمـام المشـاريع الصغيـرة للوصـول إلـى السـوق. وعـلاوة علـى ذلـك، فـإن موقـع المكتـب مـن العوامـل المحوريـة لسـهولة سـير العمـل.

وهنـا تُشـكل المناطـق الحـرة فـي الإمـارات أرضًـا خصبـة للفـرص العقاريـة الفعالـة مـن حيـث التكلفـة أمـام المؤسسـات الأجنبيـة، غيـر أن المعرفـة المحليـة ضروريـة للانتهـاء مـن تحديـد موقـع وحيـز المكاتـب وفقـا للتأشـيرة الممنوحـة.

- أنشأت حكومة أبوظبي صندوقًا بقيمة 1.09 مليار دولار أمريكي لدعم جهود البحث والتطوير، مما يقلل من الإنفاق على البحث والتطوير وتكاليف الأنشطة الجديدة في أبوظبي.
- تعهدت أبو ظبي بتقديم مبلغ 1.52 مليار دولار أمريكي لدعم جهود البحث والتطوير في حلول ندرة المياه والأمن الغذائي.
- تعمل الحكومة على تعزيز التقدم في الزراعة الدقيقة والروبوتات الزراعية لمساعدة المزارعين المحليين في تقليل استخدام الموارد والنفايات، مثل المياه والطاقة والتربة.
- الاستثمارات في التقنيات المتعلقة باللوجستيات الغذائية، وخاصة تكامل سلاسل الكتل مع سلاسل التوريد وإنترنت الأشياء (IoT)، لتحسين إمكانية التتبع وضمان الجودة.
- ومن المتوقع أن تؤدي الرخصة الموحدة التي أطلقتها الدولة ضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي إلى خفض نفقات إنشاء المزارع بنسبة 60%.
- إن وضع المبادئ التوجيهية لشهادة الاحتياجات [CoN] وتنفيذها، من شأنه أن يدعم ويوجه الاستثمارات لتقديم خدمات عالية الجودة.
- تُتيح العروض السنوية للابتكارات والمنافسة التي تقودها وزارة الاقتصاد للشركات الناشئة، الفرصة للقاء المستثمرين والشركات وخبراء الصناعة وممثلي الحكومة.
- توجد العديد من المناطق الحرة التي تركز على الصناعات التحويلية في مختلف أنحاء الإمارات. وهي تحدد مكانة الإمارات كمركز لوجستي رئيسي، بالتحديد في محيط الموانئ والمطارات. وتشمل هذه المناطق: ميناء جبل علي، وميناء خليفة، والمنطقة التجارية الحرة لمطار الشارقة الدولي، ومنطقة الفيل الصناعية.
- إدراكًا منها بأهمية قطاع السيارات، تبني الدولة مدينة صناعية جديدة تسمى مدينة رحيل كمركز متخصص للسيارات.

المصدر: Investemirates.ae

3-2 المملكة العربية السعودية

1-3-2 آفاق الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	1.1 تريليون دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022	30,463.3 دولار أمريكي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	%8.7
التضخم وأسعار الاستهلاك (%) في عام 2022	%2.5

المصدر: البنك الدولي

بدأت المملكة العربية السعودية في حصد مزايا هيكلية لاقتصادها بالإضافة إلى مكاسب مالية ومكاسب في إدارة الديون نتيجة لثمار جهودها الإصلاحية القوية الأخيرة. كما تتضمن هذه الإصلاحات خطوات جادة نحو تحفيز النمو الاقتصادي غير النفطي وتوسيع قاعدة الضرائب غير النفطية، بالإضافة إلى تقديم حزمة تسهيلات اجتماعية كبيرة لتحفيز الطلب الاستهلاكي. وما زالت مكانة المملكة كأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم تعود بالنفع على الاقتصاد.

الاستثمار الأجنبي المباشر	2020	2021	2022
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (بالمليون دولار)	5,399	19,286	7,886
*عدد الاستثمارات في الأصول الجديدة	90	150	239

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
ملاحظة: * يُشير مصطلح الاستثمار في الأصول الجديدة إلى إحدى الاستراتيجيات المستخدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تستثمر شركة ما في دولة جديدة من خلال تأسيس منشآت ومرافق جدد.

وفي عام 2022، تصدرت المملكة دول مجموعة العشرين من حيث أسرع نمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 8.7% مما يعكس ارتفاع إنتاج النفط وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.8%نتيجة لارتفاع استهلاك النفط الخاص وزيادة الاستثمار الخاص في المشاريع غير النفطية وخاصة الضخمة منها. وجاء إنتاج المنتجات غير النفطية مدفوعًا في الغالب بصناعات تجارة الجملة والتجزئة والبناء والنقل.

ومن بين المجالات الرئيسة القليلة التي تعتمد عليها الدولة في تنويع مصادر الدخل يأتي نمو قطاع الغاز الطبيعي (معتمدة أساسًا على إنتاج الطاقة المحلية وكمواد خام لصناعة البتروكيماويات المتوسعة)، فضلًا عن انتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر إلى جانب قطاع الخدمات اللوجستية والتعدين والسياحة والترفيه والإسكان والتصنيع (بما في ذلك البتروكيماويات والدفاع والفضاء الجوي)، ومصادر الطاقة المتجددة. كما تنوي الدولة إنشاء مركز مالي مماثل للمركز الموجود في دبي، والتوسع في قطاع تجارة التجزئة.

2-3-2 تحليل التركيبة السكانية

تعداد السكان في عام 2022	32,175,224
النمو السكاني لعام 2022	%1.3
مؤشر رأس المال البشري في عام 2020	0.6

المصدر: البنك الدولي، والهيئة العامة للإحصاء

ووفقا لنتائج تعداد عام 2022 الذي أصدرته الهيئة العامة للإحصاء في المملكة، بلغ عدد سكان السعودية 32,175,224 نسمة. ويشكل السعوديون 18.8 مليون نسمة من مجموع السكان، أي 58.4% في حين يشكل غير السعوديين 13.4 مليون نسمة، أي 41.6% ويوضح التعداد أيضًا أن أغلبية سكان المملكة من الشباب بمتوسط 29 عامًا. ويوزع السكان على النحو التالي: 19.7 مليون من الذكور بنسبة 61.2%و12.5 مليون نسمة من الإناث بنسبة 38.8%من إجمالي السكان. وبلغ متوسط الأسر السعودية 4.8 أسرة، مقابل 2.7 للأسر غير السعودية.

الشكل 4: عدد سكان المملكة العربية السعودية في عام 2022

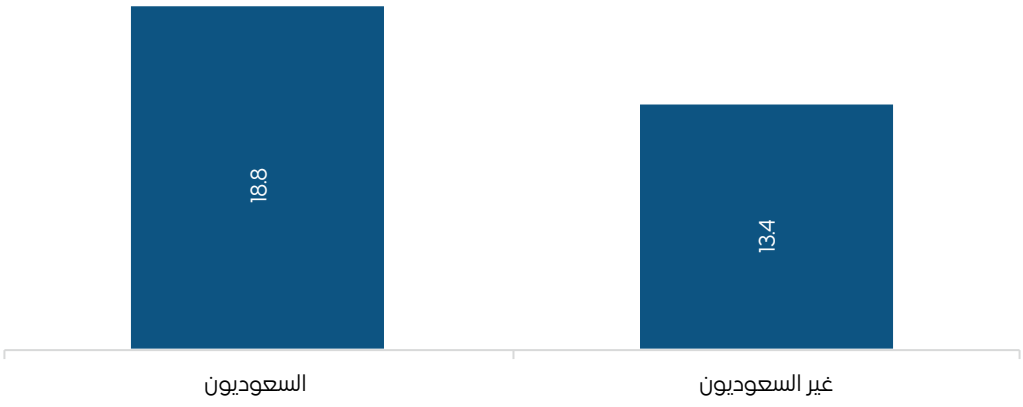

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل 5: التوزيع السكاني في المملكة العربية السعودية في عام 2022

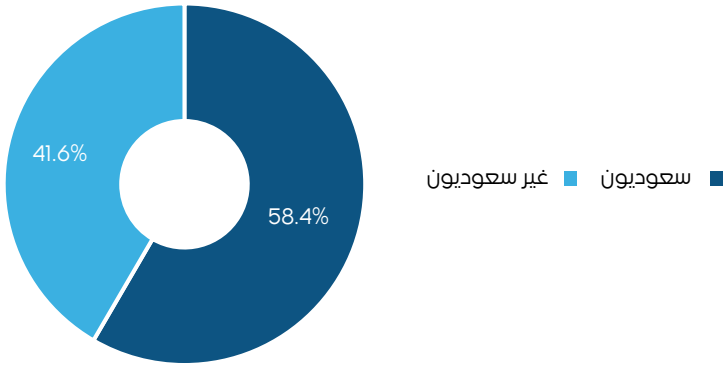

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

3-3-2 الفرص والحوافز الاستثمارية

تقدم المملكة العربية السعودية الكثير للمستثمرين لما توفره من فرص غير مستغلة، كونها عضوًا فاعلًا في مجموعة العشرين يزخر بالكوادر الشابة الخبيرة. وقد أثمرت جهود المملكة عبر مجموعة شاملة من التغييرات الاقتصادية المنفذة كجزء من رؤية 2030 لوضع آفاق تجارية جديدة؛ في الاستفادة من الأصول الاستراتيجية الأساسية للمملكة، فضلًا عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتنويع. ومما لا شك فيه أن المملكة تقدم فرصًا اقتصادية جديدة لدول أخرى في جميع أنحاء العالم.

وفي أبريل 2023، أعلنت المملكة عن إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة من أجل تقديم الحوافز للشركات المحلية والدولية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المطلوبة. وتتميز المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة بموقعها الاستراتيجي في جميع أنحاء المملكة مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في الغرب، وجازان في الجنوب الغربي، ورأس الخير في الشمال الشرقي، المنطقة الاقتصادية الخاصة الافتراضية للحوسبة السحابية في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في وسط الرياض. وتوفر هذه المناطق الاقتصادية الخاصة باقة من الحوافز مثل المعدلات الضريبية التنافسية للشركات والواردات المعفاة من الرسوم من الآلات والمواد الخام، وإمكانية ملكية الشركات بنسبة 100% وتبسيط إجراءات الإنشاء، والمرونة في توظيف العمالة الأجنبية.

ويلعب الاستثمار الخاص دورًا جوهريًا في تحقيق رؤية 2030، التي تسعى المملكة من خلالها إلى:

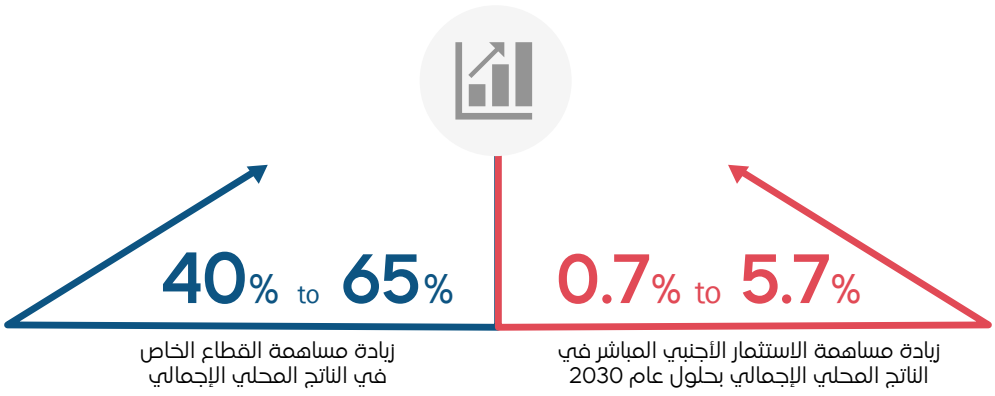

المصدر: Vision2030.gov.sa

أبرز فرص الاستثمار في السعودية:

قطاع التعليم	**الاستثمار في قطاع التعليم في المملكة من خلال إنشاء مدارس دولية (للمراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر) خاصة عالية الجودة في محافظة بيشة**
أبرز الفرص	• المدارس الدولية الخاصة هي القطاع الأسرع نموًا في محافظة بيشة للمراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر بإجمالي معدل نمو سنوي 37% تقريبًا. • متوقع التحاق حوالي 8.8 ألف طالب إضافي في المؤسسات التعليمية الدولية الخاصة الجديدة- للمراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر-في محافظة بيشة بحلول 2030. • إنشاء حوالي 29 مدرسة دولية خاصة جديدة في بيشة بحلول العام 2030. • حوالي 29 مدرسة دولية خاصة جديدة للمراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر.
العقارات	**يتكون المشروع من تطوير مجمعات سكنية تتضمن الفيلات والمنازل المتصلة بحديقة صغيرة والشقق المزدوجة والأبنية السكنية.**
أبرز الفرص	• حجم الاستثمار المتوقع: 521 مليون دولار. • نموذج الاستثمار: اتفاقيات التطوير من الباطن مع الشركة الوطنية (NHC) للإسكان والمطور الرئيسي.
الاستزراع البحري	**إنشاء مزرعة لاستزراع الأحياء المائية البحرية**
أبرز الفرص	• سجل مؤشر السوق في معدل النمو السنوي المركب في الفترة من 2019 حتى 2026: 3+% • سيبلغ حجم السوق في عام 2026 أكثر من 393 ألفًا.
الصناعات الغذائية	**إنشاء مصنع لتصنيع الأعلاف المركبة**
أبرز الفرص	• معدل النمو السنوي المركب لصناعة الأعلاف المركبة (2016-2021) 2+% • معدل النمو السنوي المركب لصناعة الأعلاف المركبة في منطقة الشرق الأوسط (2016-2021) 13+% • معدل النمو السنوي المركب لإنتاج الأعلاف المركبة 204.4 مليون طن • بلغ حجم سوق العلف المركب في عام 2021 أكثر من 1.9 مليار دولار أمريكي
تقنية المعلومات	**جذب المستثمرين الأجانب والمحليين المختصين في تطوير البرمجيات والأجهزة لتطبيق "التوائم الرقمية للصناعة في السعودية" (على سبيل المثال، منصات لإعادة المحاكاة والتنظيم الفعلي للمصانع وخطوط الإنتاج ومرافق التصنيع)**
أبرز الفرص	• تقود العديد من المشاريع العملاقة، مثل مدينة نيوم السعودية، تطبيق التوائم الرقمية في تطوير البنية التحتية. • ومن المتوقع أن يصل معدل العائد الداخلي من تطبيق تقنية التوائم الرقمية في قطاع السياحة إلى 30% ويقدر معدل مماثل من العائد للقطاع الصناعي.
النقل والإمداد	**توطين تقنية أتمتة المستودعات (على سبيل المثال، السلع الشخصية ونظم الفرز) لتحسين كفاءة البنية التحتية الحالية للتخزين**
أبرز الفرص	• السعة: 200 ألف متر 2 من مساحة المستودع الآلي سنويًا. • معدل العائد الداخلي المتوقع: حوالي 16% • حجم الاستثمار المتوقع: حوالي 100 مليون دولار أمريكي.

النقل والإمداد	**جذب الجهات الفاعلة عالميًا لتطوير عروض أشمل وأكثر تنافسية معفاة من الرسوم الجمركية (على سبيل المثال، متاجر العلامات التجارية والمتاجر المتخصصة) في المطارات الدولية أو الإقليمية**
أبرز الفرص	• حجم الاستثمار المتوقع: حوالي 110 مليون دولار امريكي • معدل العائد الداخلي المتوقع: حوالي 21% • فترة الاسترداد: حوالي 5 سنوات • الموقع: المطارات الرئيسية (الرياض وجدة والدمام وغيرها من المدن)
القطاع المالي	**تأسيس شركات تمويل متعددة التخصصات (مثل تمويل المشروعات متناهية الصغر أو الصغيرة والمتوسطة) وكذلك إعادة تمويل الشركات مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
أبرز الفرص	• نمو الناتج المحلي الإجمالي: 21-35%
الأدوية	**اللقاحات هي معلقات بيولوجية تعطى للوقاية من الأمراض المعدية. وفي الوقت الراهن، تستورد المملكة متطلباتها من اللقاحات بالكامل، ولكن المملكة تطمح الى توطين تصنيع أنواع مختلفة من اللقاحات (بما في ذلك لقاحات السموم، واللقاحات الحية الموهنة، واللقاحات المقترنة، واللقاحات البروتينية المؤتلفة).**
أبرز الفرص	• حجم الاستثمار المتوقع بالدولار الأمريكي: 50-500 مليون لكل مستضد / مولد الأجسام المضادة (اعتمادًا على نوع المستضد وتعقيد التصميم والتشغيل الآلي والمصنع وضوابط الثلوث). • قدرة المصنع: 80-120 مليون جرعة سنويًا • معدل العائد الداخلي المتوقع: 15-20% • نمو الناتج المحلي الإجمالي: 30-300 مليون دولار أمريكي • فترة الاسترداد: حوالي 10 سنوات

الشكل 6: خريطة بأبرز مناطق الاستثمار

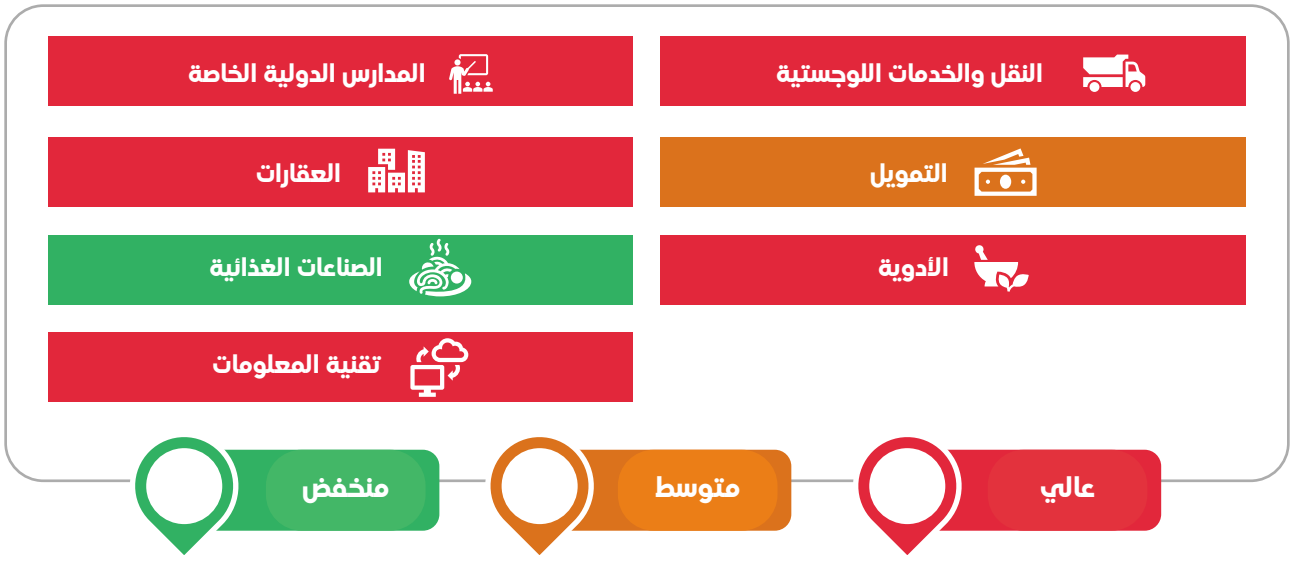

2-3-4 التعاون السعودي التركي

2-3-4-1 التبادل التجاري

من المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين المملكة وتركيا إلى 10 مليارات دولار في السنوات المقبلة. وفي الوقت نفسه تُبدي العديد من الشركات التركية اهتمامها بالاستثمار في قطاعات البناء والتصنيع في السعودية. ويرجع الفضل في النمو الاقتصادي في السعودية إلى التنفيذ الناجح لبرنامج رؤية 2030. وعلى الجانب الأخر ينمو اقتصاد تركيا بسرعة وقد أصبح وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية. وتطورت العلاقات السعودية التركية بشكل كبير عقب تشكيل مجلس التنسيق السعودي التركي في عام 2021. وفي مارس 2023، وقعت تركيا والمملكة اتفاقيات تجارية في مجالات مختلفة على هامش فعاليات منتدى الأعمال السعودي التركي.

ويبحث البلدين سبل التعاون المشترك للنهوض بالتجارة. وكنتيجة إيجابية عن ذلك ارتفعت صادرات تركيا من الملابس إلى المملكة بنسبة 342% لتصل إلى 62.730 مليون دولار في عام 2022.

واردات السعودية من تركيا، 2022 (المبلغ بالألف دولار)

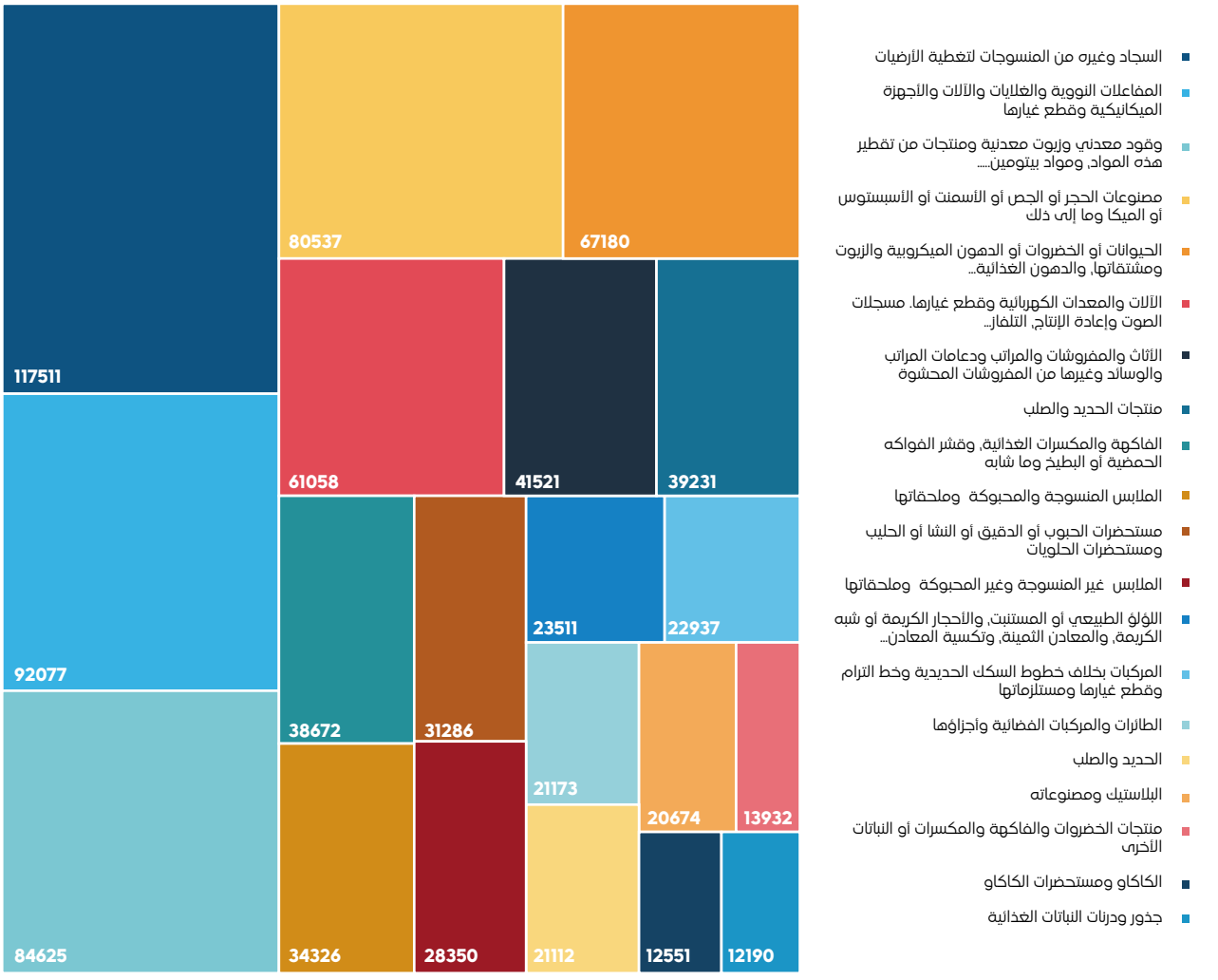

المصدر: خارطة التجارة

واردات تركيا من السعودية، 2022 (المبلغ بالألف دولار)

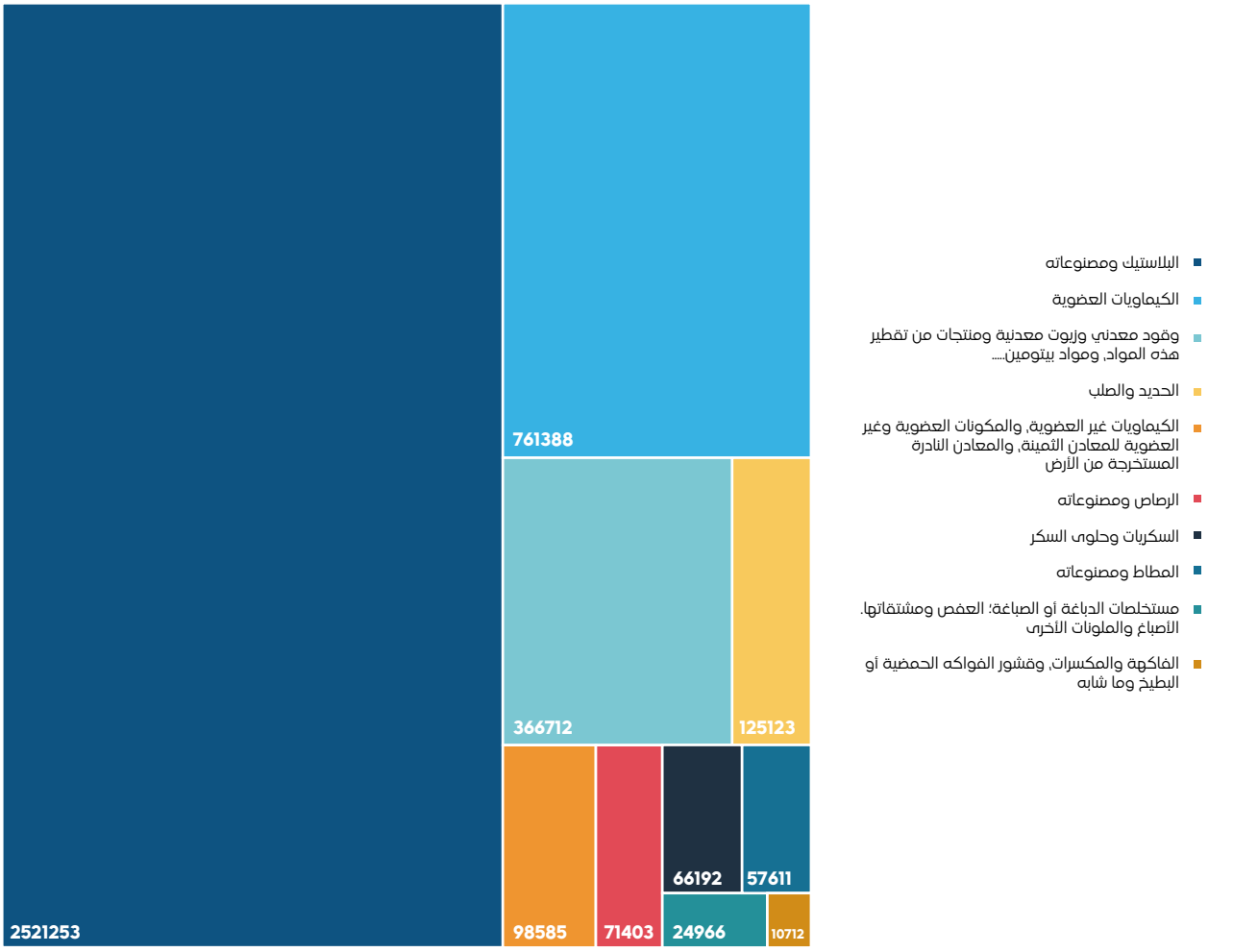

المصدر: خارطة التجارة

2-4-3-2 الاستثمارات القائمة والمطروحة

في مارس 2023، استثمرت السعودية 5 مليار دولار في البنك المركزي التركي لمساعدة الدولة على التعافي من آثار الزلزال الأخير. فيما وقعت تركيا والمملكة اتفاقيات مختلفة ضمن جهود البلدين نحو تعزيز العلاقات الثنائية بينهما. وسجلت الصادرات من تركيا إلى المملكة مستوى ارتفاع قياسي في شهري يناير وفبراير 2023، وزادت الشحنات بأكثر من 30 مرة مقارنة بعام 2022، مسجلة قيمة 367.3 مليون دولار أمريكي.

إن الصناعات التحويلية والسياحة والبناء وقطاع التقنية الحيوية والرعاية الصحية أحد القطاعات القليلة الهامة التي يمكن أن توفر فرص استثمارية واعدة للمستثمرين. وفي عام 2021، ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والمملكة من 3.7 مليار دولار أمريكي إلى 4.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بالفترة بين يناير وأكتوبر 2022. كما تُشجع السعودية المستثمرين الأتراك على تنويع أنشطتهم التجارية إلى قطاعات أخرى إلى جانب قطاع البناء والتشييد من خلال الاستثمار في قطاعات الطيران والدفاع والسياحة والابتكار والصحة والتقنية والطاقة والأغذية. وهناك ما يقرب من 1100 شركة سعودية تعمل في تركيا، ويبلغ مجموع استثماراتها 11 مليار دولار أمريكي في قطاعات الزراعة والعقارات والطاقة وغيرها من القطاعات.

أعلنت شركة «نيوم»-أحد المشروعات الضخمة في السعودية-عن إتمام العقود مع المستثمرين للمرحلة الأولى من توسعة مجتمعاتها السكنية، وهو مشروع للبنية التحتية الاجتماعية يهدف إلى استيعاب القوى العاملة المتزايدة في نيوم، وتبلغ قيمة الاتفاقية للمرحلة الأولى أكثر من 5.5 مليار دولار (21 مليار ريال) مما يجعلها واحدة من أكبر الشراكات الدولية بين القطاعين العام والخاص في مجال الإسكان. وقد اختارت «نيوم» عدداً من الشركات الرائدة في السعودية لتكون شريكة لها في تطوير وتشغيل المجمعات السكنية المؤقتة، وفق أحدث المواصفات العالمية من ناحية الخدمات والبنية التحتية. ومثلت هذه الشراكات الجديدة حجر الأساس في مسيرة نيوم، ووقفت دليلًا على قدرات فريقها وشركائها الممولين الذين استطاعوا تحقيق الإغلاق المالي للمشروع في فترة وجيزة وبقيمة مالية استثنائية. وتمهّد اتفاقيات المرحلة الأولى الطريق لزيادة مشاركة القطاع الخاص في تطوير مشاريع البنية التحتية في نيوم، ومن المتوقع طرح المرحلة الثانية من مشروع المجمعات السكنية المؤقتة للترسية خلال الأشهر المقبلة، مع الحرص على إعداد قائمة بالشركات المؤهلة مسبقًا، وتقييم مدى اهتمام المستثمرين المُحتملين للفوز بمشاريع المرحلة الجديدة، وسيغطي نطاق هذه الاتفاقيات عناصر التصميم والتمويل والبناء والتشغيل والصيانة للمجمعات السكنية. وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأهداف الاستراتيجية لمنطقة «نيوم» هو جذب المزيد من المستثمرين ليسهموا في تحقيق رؤيتها من خلال الإشراف على أصولها التجارية وإدارتها، ويمثل هذا الاستثمار الضخم مؤشراً آخر على حجم المشروع وأهميته بالنسبة للمملكة وآثاره الإيجابية في المنطقة، مما يعزز تنافسية الشركات المحلية والاستخدام الأمثل للحلول المستدامة بالإضافة إلى توفير المزيد من فرص العمل محلياً. وتشكل المجمعات السكنية المؤقتة للعاملين خطوة مهمة لتحقيق أهداف «نيوم» وإنجاز مشروعاتها خلال المدة الزمنية المعلنة؛ في وقت تشهد فيه المشروعات الرئيسية المتسارعة، مثل «ذا لاين»، و«تروجينا»، و«أوكساچون»، وجزيرة «سندالة»، ومشروعات البنية التحتية القائمة، تطورات سريعة ومتلاحقة.

3-4-3-2 الفرص والتحديات

في ضوء جهودها المستمرة لجذب الاستثمار العالمي، أنشأت المملكة وكالة لتشجيع الاستثمار وهي الهيئة العامة للاستثمار. ووفقًا للإحصائيات، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة ملحوظة في المملكة في الربع الثالث من عام 2022، حيث بلغت في مجموعها 1.9 مليار دولار أمريكي مسجلة زيادة كبيرة بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2021، الذي بلغت استثماراته 1.7 مليار دولار.

وفي عام 2022، أعلنت المملكة زيادة التعريفة الجمركية على مجموعة متنوعة من المنتجات منها: الحيوانات الحية والمواد الغذائية والمعادن والمواد الكيميائية والبلاستيك والمنتجات الزجاجية والفلزات الأساسية (خاصة الألمنيوم) والآلات والمعدات الكهربائية والمركبات. فالمستثمرون مهتمون بمعرفة التوجهات الحكومية إزاء البيئة التجارية المتغيرة، كما أن التعريفات الجمركية تؤثر على المنظمة ككل وتؤثر مباشرة على الربحية، ومن المرجح أن تتأثر قرارات المستثمرين إيجاباً بالتدابير المذكورة أعلاه.

وفي العام 2022، أبدت تركيا رغبتها في تقوية الروابط بينها وبين المملكة ودول أخرى في ضوء تطلعاتها أن تُصبح مركزا للطاقة في أوروبا، مستفيدة بموقعها الجغرافي المميز الذي يُشكل جسرًا للطاقة بين روسيا وإيران والمملكة؛ بحيث تُلبي احتياجات نقل الغاز الطبيعي أو النفط أو شحنه بأمان أكثر وبتكلفة أقل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تحسن العلاقات بين تركيا والمملكة إلى انخفاض أسعار البنزين والطاقة.

ومما لا شك فيه أن العلاقة بين المملكة وتركيا ستمهد الطريق أمام مجالات جديدة من التعاون في السنوات المقبلة، بما يتفق مع رؤى البلدين لعام 2023.

بدأت تركيا والمملكة في اتخاذ خطوات جادة نحو إصلاح العلاقات وبحث سبل التعاون لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات. وعلى طاولة منتدى الأعمال المشترك الذي عقد مؤخرًا في إسطنبول ناقش الطرفان آفاق الاستثمار. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، انتعش حجم التبادل

التجاري بين البلدين حيث بلغ 3.8 مليار دولار متجاوزًا بذلك الرقم القياسي المُسجل في عام 2021 أي 3.7 مليار دولار، وتهدف الدولتان إلى زيادة هذا الرقم إلى 30 مليار دولار بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن يُشارك القطاع الخاص التركي بقوة في المشاريع الضخمة التي تنفذها المملكة في إطار رؤيتها لعام 2030.

في عام 2005، وعقب انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، شهدت بيئة الاستثمار في المملكة تحسينات كبيرة. وتتميز المملكة بالعديد من المزايا التي تشكل عوامل لجذب المستثمرين مثل:

- الاستقرار الاقتصادي
- تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم وهي عضو بارز في منظمة أوبك
- سوق محلية كبيرة تتمتع بقدرات شرائية هائلة
- تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تجسدت في مبادرات مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030
- بنية تحتية متطورة وقوية
- مركز مالي قوي
- نظام مصرفي جيد الإدارة والتنظيم.

وضمن جهودها لتسهيل الخدمات المقدمة للمستثمرين في السعودية، أنشأت وزارة الاستثمار، مركز خدمات الاستثمار (ISC)، الذي يُعنى باتخاذ قرارات منح التراخيص أو رفضها في غضون فترة زمنية محددة مدتها 30 يومًا من تلقي طلب من المستثمر.

كما أنشئ المركز السعودي للتحكيم التجاري، لضمان حصول المستثمرين الأجانب على خدمات تحكيم ميسورة التكلفة في النزاعات التجارية. وأطلقت المملكة برنامج تنمية طموحًا باسم «رؤية السعودية 2030» يستهدف توفير فرص كبيرة للمستثمرين الأجانب في قطاعات مختلفة مثل التعليم والإسكان والرعاية الصحية والطاقة.

وضمن جهودها الحثيثة لتشجيع الاستثمار في المملكة، أطلقت وزارة الاستثمار (MISA) منصة «استثمر في السعودية»، وهي الهوية الوطنية الموحدة لتسويق الاستثمار في المملكة. وتعمل المنصة على تسهيل تقديم الخدمات للمستثمرين وتذليل المعوّقات التي تواجههم. وفي إطار سعي المملكة لأن تكون وجهة استثمارية جاذبة ومحفزة، فقد صممت المملكة برنامج حوافز وخطط دعم محددة لتشجيع الاستثمار مع حرصها على تقديم التسهيلات المالية والمزايا الضريبية والعمالة الماهرة، ذلك إلى جانب منصة «ميراس» التي أطلقتها وزارة الداخلية والتي تشمل العديد من الخدمات التي ستساعد المستثمر في معرفة جميع المتطلبات الحكومية لبدء النشاط التجاري.

وعلى هامش منتدى الأعمال السعودي التركي الذي عقد في يوليو 2023 في إسطنبول، وقعت السعودية وتركيا ممثلتين باتحاد الغرف السعودية ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي 16 اتفاقية تعاون في قطاعات ومجالات استثمارية مختلفة تشمل: التطوير العقاري والاستشارات الهندسية والبناء. واستعرض ملتقى الأعمال السعودي التركي فرص الاستثمارات، وتعزيز فرص التواصل مع المستثمرين والشركات التركية في مجالات التنمية الحضرية والبناء والتطوير العقاري والمقاولات والمدن الذكية والتنمية العمرانية، بمشاركة رجال الأعمال والمستثمرين والشركات المتخصصة بالقطاع. وعلى هامش المنتدى، التقى أعضاء المنتدى بعدد من المستثمرين ورجال الأعمال السعوديين والأتراك لبحث فرص الاستثمار ومجالات التعاون بين البلدين.

4-2 قـــطـــــر

1-4-2 آفاق الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	237.3 مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، 2022	88,046.3 دولار أمريكي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في عام 2022	%4.8
التضخم وأسعار الاستهلاك (%) في عام 2022	%5.0

المصدر: البنك الدولي

فـي السـنوات الأخيـرة تكللت الجهود القطريـة بنجاح ملحوظ في دفـع نمو اقتصادها. ونظـراً لمكانتها البـارزة في العالم، رفعـت قطر سـقف التوقعـات بين المجتمع الدولي حـول خطوة قطر التالية للتسـويق لهويتها الوطنية وجذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر. وعلـى الصعيـد الإقليمـي، تتوقع دول مجلـس التعاون الخليجـي أن تتجـاوز قطر التباطـؤ العالمي في الاقتصـاد بفضـل جهودها المسـتمرة في دعـم قطاعات الصناعة والسـياحة والثقافـة والطيران واللوجسـتيات والاقتصاد الأخضـر إلـى جانـب قطـاع الرياضـة، فيمـا تتنافس الـدول المجـاورة على النهـوض بقطـاع الانتاج غيـر النفطي ممـا يكثف المنافسـة علـى جـذب الكـوادر المحليـة. وعلـى المسـتوى المحلـي، فقد شـهد القطـاع الخاص فـي قطر قفـزة نوعية ويتعـاون الآن بنشـاط مـع القطـاع الحكومـي مـن خـلال عـدد مـن المبـادرات الوطنية التـي تشـمل-من بين أمـور أخرى- القيمـة المحليـة والشـراكة بين القطاعين العـام والخاص ومنصـات النوافذ الموحدة وتحسـين المهـارات الوطنية.

وكانـت بطولـة كأس العالـم لكـرة القـدم 2022 تتويجًـا لعقـد مـن التغيـرات الثوريـة الهائلـة فـي قطـر، وقبـل البطولـة اسـتقبلت قطـر أكثـر مـن مليـون مشـجع، ممـا جعلهـا محـط أنظـار العالـم. ونظـراً لانخفـاض أسـعار النفـط، وبـدء مشـروع تطويـر حقـل الشـمال للغـاز الطبيعـي المسـال والنجـاح الهائـل فـي إقامـة فعاليـات بطولـة كأس العالـم وارتفـاع الطلـب المحلـي؛ فقـد شـهد الاقتصـاد تعافيًـا شـاملًا بوتيـرة سـريعة. ومنـذ عـام 2020، أنفقـت الدولـة أكثـر مـن 200 مليـار دولار أمريكـي علـى مشـاريع البنيـة التحتيـة مثـل شـبكة الطـرق السـريعة ومتـرو الأنفـاق والملاعـب والفنـادق وغيرهـا مـن المرافـق.

الاستثمار الأجنبي المباشر	2020	2021	2022
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (بالمليون دولار)	-2,434	-1,093	76
*عدد الاستثمارات في الأصول الجديدة	5	98	162

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
ملاحظـة: * يُشـير مصطلـح الاسـتثمار فـي الأصـول الجديـدة إلـى إحـدى الاسـتراتيجيات المسـتخدمة فـي الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر حيـث تسـتثمر شـركة مـا فـي دولة جديـدة مـن خـلال تأسـيس منشـآت ومرافـق جـدد.

وبحسـب بيانـات البنـك الدولـي، سـجل الناتـج المحلـي الإجمالـي السـنوي لقطـر نمـوًا بنسـبة 1.5%فـي عـام 2021، وهـو تحسـن كبيـر مقارنـة بالانكمـاش الـذي بلـغ 2.5%فـي عـام 2020. ومـن المتوقـع أن يدعـم مشـروع توسـيع حقـل الغـاز الطبيعـي المسـال الـذي تنفـذه قطـر للطاقـة فـي شـمال الدولـة النمـو الاقتصـادي علـى المـدى الطويـل، ومـن المقـرر أن يبـدأ تشـغيل المشـروع بيـن عامـي 2026 و2027.

إن النمو المستدام واللافت في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 5%منذ 2009، يبرهن على قدرة قطر في جذب الاستثمار ومرونة اقتصادها المُؤسس وفق استراتيجيات حكيمة. وقد أدت جهود التنويع الاقتصادي وجذب الأعمال التجارية في البلد، مسترشدة بالرؤية الوطنية لعام 2030، إلى زيادة تعزيز آفاقها الاقتصادية وقدرتها على تحمل الخسائر المالية الخارجية.

وفي أعقاب فعاليات بطولة لكأس العالم لكرة القدم 2022، اتجهت أنظار العالم إلى دولة قطر، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك إيجاباً على الصناعات غير الهيدروكربونية مثل العقارات والضيافة والرياضة والرعاية الصحية، مما يخلق فرصًا واعدة للمستثمرين الأجانب. ووفقًا لصندوق النقد والبنك الدوليين، من المتوقع أن تشهد قطر آفاقًا تنموية طويلة الأمد في السنوات المقبلة.

وتستفيد قطر من الاهتمام العالمي الكبير الذي سلط الأضواء عليها جراء استضافتها أول بطولة لكأس العالم لكرة القدم وغيرها من الفعاليات، في مواصلة عملية التحول الوطني وضمان النمو الاقتصادي المستدام ورفع مستوى المعيشة وتطوير اقتصاد قائم على المعرفة.

2-4-2 تحليل التركيبة السكانية

في 1 يناير 2023، قُدر عدد سكان قطر بنحو 2,909,134 نسمة، بزيادة بلغت 4.70%مقارنة بعدد السكان في العام السابق. وفي عام 2022، سجلت الإحصائيات زيادة طبيعية إيجابية، حيث تجاوز عدد المواليد عدد الوفيات. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الهجرة الدولية في زيادة عدد السكان. وكان توزيع السكان كالآتي: 3.150 (3,150 من الذكور لكل 1,000 من الإناث) وهذه النسبة أعلى من النسب العالمية، حيث سجلت النسبة العالمية حوالي 1,016 من الذكور إلى 1,000 من الإناث في عام 2022. وبلغت الكثافة السكانية في قطر 282.9 نسمة لكل كيلومتر مربع (732.6/ميل2) حتى أغسطس 2023، ونذكر أن الكثافة السكانية تُحسب من خلال تقسيم السكان المقيمين بشكل دائم في قطر على المساحة الإجمالية للدولة. بحسب بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، تبلغ المساحة الإجمالية لقطر 11,590 كم 2 (4,475 ميل2) متضمنة الأراضي والمياه داخل الحدود الدولية والسواحل.

الشكل 7: توزيع السكان حسب النوع (في عام 2022)

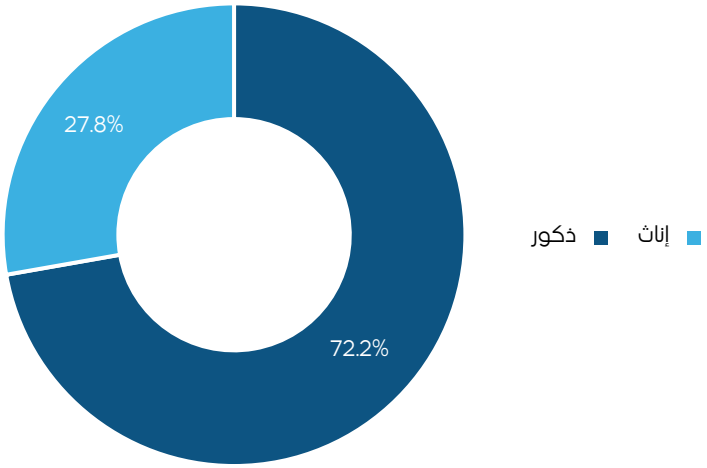

المصدر: psa.gov.qa

2-4-3 الفرص والحوافز الاستثمارية

قطر من أكبر الدول في العالم من حيث نصيب الفرد من الدخل، كما أنها من أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال. وعلى الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب ضعف مبيعات الهيدروكربون والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19، تعافى الناتج المحلي الإجمالي في قطر في الربع الثاني من عام 2021؛ ويُعزى هذا التعافي إلى حد كبير إلى المساعي الطموحة لشركة قطر للطاقة بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 60%على مدى السنوات الخمس التالية.

ومن المتوقع أن تشهد قطاعات مثل البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والسياحة والطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات والخدمات فرصًا واعدة لتدفق الاستثمار الأجنبي. ولدعم ذلك، خصصت الدولة 20 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع ضمن هذه القطاعات في عام 2022. كما إن قطاعات التصنيع والتعدين والمحاجر والبنوك والتأمين تشكل القطاعات الرئيسة التي تستقطب المستثمرين الأجانب، قياسًا على حجم المخزون من التدفق الوارد من الاستثمار المباشر الأجنبي.

وتقدم قطر حزمة واسعة ومتكاملة من مقومات جذب الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، نذكر منها إعفاءات الرسوم الجمركية وبعض امتيازات استخدام الأراضي إلى جانب خفض معدل الضريبة المفروضة على الشركات في أغلب القطاعات حيث يبلغ 10% والإعفاء من ضريبة الدخل الفردية، باستثناء ضريبة الشركات التي تبلغ 35% على الشركات الاجنبية في الصناعة الاستخراجية مثل استخراج الغاز الطبيعي.

وفيما يلي بعض من حوافز الاستثمار:

- الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة أقصاها عشر سنوات، والاعفاء من الجمارك المفروضة على استيراد الآلات والمعدات الضرورية للمستثمرين غير القطريين.
- إمكانية تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية لفترة إيجار قابلة للتجديد تصل إلى 50 عامًا.
- يجوز إعفاء المستثمرين غير القطريين في القطاع الصناعي من الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الخام أو السلع نصف المصنعة غير المتاحة محليًا.
- يمكن للمستثمرين غير القطريين إجراء تحويلات مالية خاصة لاستثماراتهم بأي عملة قابلة للتحويل بسعر الصرف السائد.
- حماية الاستثمارات غير القطرية، المباشرة منها وغير المباشرة، من المصادرة أو أي فعل مماثل وفقًا للقانون رقم 13 لعام 2000.
- ويمكن للمستثمرين غير القطريين نقل ملكية الاستثمار إلى مستثمر آخر غير قطري أو وطني.

أهم مجالات الاستثمار

- التقنيات الزراعية – إن السوق العالمية في التقنيات الزراعية تتشكل بفعل التوجهات التقنية الناشئة مثل استخدام الروبوتات الزراعية ونظام المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات وسلسلة الكتل. ونتيجة لاستراتيجية التفكير التقدمي التي تنتهجها قطر وتبنيها لتلك التطورات، زادت الاستثمارات في قطاع التقنية الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل ملحوظ. كما تدعم الدولة الزيادة في الاستثمارات في هذا القطاع من خلال الشركات الناشئة والسمات الديموغرافية، واستطاع المنتجون والمصنعون وتجار التجزئة في قطر التكيف مع هذا المشهد المتغير نتيجة للتوسع السكاني وتقارب التقنيات.
- الصوب الزراعية – شرعت الدولة في زيادة دعمها للمزارعين المحليين خلال السنوات الخمس الماضية. إذ أطلقت عددًا من البرامج الزراعية وقدمت الدعم والخدمات للمزارعين في جميع أنحاء الدولة. وفي محاولة لزيادة الإنتاجية الزراعية بشكل كبير، سهلّت الدولة نقل 5,777 صوبة زراعية إلى أصحاب المزارع، إلى جانب إطلاق المشروع الوطني للزراعة في قطر في عام 2021، والذي كان بمثابة علامة فارقة في تقدم الدولة نحو الاكتفاء الذاتي؛ وصُمم هذا المشروع بدقة باستخدام نظام الأكوابونيك (الزراعة المائية النباتية الحيوانية) الذي يجمع بين تربية الأحياء المائية والزراعة في الماء «الهيدروبونيكس» لتحقيق نتائج مثالية. بالإضافة إلى جهودها المحلية، تشاركت قطر مع شركات زراعية رائدة وعالية التقنية على نطاق عالمي. وفي عام 2021، قام جهاز قطر للاستثمار وهو صندوق الثروة السيادية للدولة بضخ استثمارات كبيرة بلغت 200 مليون دولار في شركة هولندية ناشئة في مجال الزراعة الداخلية. ويهدف هذا التعاون إلى تقديم الدعم لإنشاء المركز الافتتاحي في الدوحة بحلول عام 2023، مما يشكل حجر الزاوية في مساعيهم المشتركة.

- الألعاب الإلكترونية – أتاح مجال الألعاب الإلكترونية فرصًا وآفاقًا هائلة للابتكار والاستثمارات، إذ يتوقع أن يصل حجم السوق العالمية للألعاب الإلكترونية إلى 480 مليار دولار بحلول عام 2028. وتستطيع قطر الاستفادة من هذه الإمكانات نظرًا لارتفاع معدل انتشار الإنترنت والاستخدام الواسع النطاق للهواتف الذكية واهتمام الشباب (وكذلك الناس من الفئات العمرية الأخرى) بهذا المجال. ويحظى سوق الألعاب التنافسية في قطر بمزيد من الدعم من مبادرات مختلفة، حيث أسست الدولة مركز سبورت اكسليريتور (Sport Accelerator) وهو مركز أعمال رائد يضم العديد من الشركات الرياضية المرموقة. وتهدف هذه المبادرات إلى توفير فرص أعمال جديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية خبرات الكوادر المحلية في قطاع الألعاب.
- المراكز التجارية – في الوقت الراهن، تشهد قطاعات المخازن والخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد العالمية تطورات هامة، وتتغير هذه القطاعات نتيجة لعدد من الأسباب منها: زيادة الطلب على العمالة والدمج والتحول الرقمي وانتعاش التجارة الدولية. ومن خلال الاستفادة من بنيتها التحتية التقنية القوية وسهولة جذب رؤوس الأموال، توفر قطر فرصًا هائلة للمستثمرين الدوليين في محاولة للاستحواذ على الاستثمارات في قطاع التخزين والخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتعكس مبادرات قطر الهامة في هذا المجال الفرص الواعدة التي تمنحها قطر للمستثمرين.
- الاقتصاد الحلال – من المتوقع أن تشهد سوق الحلال قفزة نوعية على الصعيد العالمي، حيث تقدر عائداتها بنحو 7.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025. ويتأثر نجاح الاقتصاد الحلال بعدد السكان المسلمين الكبير واعتماد نمط الحياة الحلال، وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي وقطر ذات أغلبية مسلمة، فهذا يضعها على رأس الدول التي يمكنها الاستفادة من هذا النمو لتصبح مركز السوق الحلال. وتعتبر قطر على وجه الخصوص واحدة من أكبر ثلاث دول في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الإعلام وتقديم خدمات تتفق مع الشريعة الإسلامية.
- المستحضرات الدوائية – من المتوقع أن تتسارع وتيرة نمو صناعة الدواء بسبب زيادة الطبقة المتوسطة والشيخوخة السكانية في جميع أنحاء العالم، كما ساهمت جائحة كوفيد-19 في نمو السوق بشكل أكبر إلى جانب استثمارات كبيرة في أنظمة الرعاية الصحية العالمية. وفي الشرق الأوسط وأفريقيا، تعد قطر مساهمًا رئيسيًا في نمو صناعة الأدوية. وتتوج قطر في المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال البنية التحتية الصحية (وفق مؤشر ليجاتوم للازدهار) والوجهة ال 39 للسياحة الطبية (وفق بيانات المركز الدولي لبحوث الرعاية الصحية). وسيستمر الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة في النمو بنسبة 5%سنويًا حتى عام 2025، كما سيزداد الإنفاق على الرعاية الصحية الخاصة بنسبة 9.6%سنويًا حتى عام 2025. وتهيئ استثمارات الدولة الكبيرة في البنية التحتية الطبية والبحث والتطوير، إلى جانب هيكلها القانوني الفعال والقوى العاملة الموهوبة، بيئة أعمال مواتية للمستثمرين الأجانب المهتمين بسوق الأدوية.
- التقنية النظيفة – لقد اكتسب مفهوم التقنية النظيفة – التي تنطوي على الحد من العواقب البيئية السلبية الناجمة عن التقنيات التقليدية – قبولًا كبيرًا في مختلف أنحاء العالم، ويرجع الفضل في ذلك في المقام الأول إلى الاتجاه المتزايد للوصول إلى الحياد الكربوني وزيادة الاستثمارات في الطاقة المستدامة. ومن المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في إجمالي مزيج الطاقة تصل إلى 8%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وستوفر سياسات قطر التقدمية والبنية التحتية التقنية المتطورة عاملًا جوهريًا لجذب استثمارات بقيمة 75 مليار دولار أمريكي في قطاع التقنيات النظيفة بحلول عام 2030.
- السيارات الكهربائية – أنشأت قطر مركزًا للريادة وتطوير أبحاث مكونات التوصيل والتشغيل واختبار النماذج الأولية وتوفير بيئة اختبار للمركبات المتنقلة والتقنيات الناشئة في صناعة السيارات الكهربائية والسيارات عالية التقنية. وتقدم الدولة باقة متنوعة من الحوافز للمستثمرين الأجانب منها: الإعفاءات الضريبية وتخصيص الأراضي والإعفاءات التنظيمية وإمدادات الطاقة اللازمة للتصنيع والدعم المالي والتي يمكن تخصيصها استنادًا إلى الاحتياجات المحددة لعروضهم الاستثمارية.

- التجارة الإلكترونية: يشهد قطاع التجارة الإلكترونية في قطر انتعاشًا ملحوظًا بسبب ارتفاع معدلات انتشار الإنترنت والجوالات المحمولة، والتي تعد من المتطلبات الأساسية لنمو هذا القطاع. كما ساهم إطلاق خدمات الدفع الرقمي في زيادة المعاملات عبر الإنترنت، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19 حيث شهدت تلك الفترة طفرة في الاعتماد على التسوق عبر الإنترنت. وعلى الرغم من أن قطر تحتل المرتبة الرابعة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمرتبة الرابعة في مؤشر الريادة لمجموعة الخمسة (G5)، إلا أن إمكانات التجارة الإلكترونية في قطر لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير، مما يُبشر بآفاق استثمار هائلة عبر سلسلة القيمة بأكملها. ومع بلوغ نسبة السكان تحت سن الثلاثين عامًا 40%من مجموع السكان وزيادة مستويات الإنفاق الرقمية للمستهلك (في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، فإن قطاع التجارة الإلكترونية في قطر يمثل فرصة مربحة للمستثمرين.
- التصنيع التجميعي في مجال الطيران (الطباعة ثلاثية الأبعاد) – توفر قطر فرصًا فريدة لمصنعي النماذج الأولية ومكونات الطائرات في جميع أنحاء العالم لإنشاء مرافق تصنيع ثلاثية الأبعاد متخصصة في النماذج الأولية لأجزاء الطائرات والتصنيع والمعالجة اللاحقة. ويشهد سوق التصنيع التجميعي لقطاع الطيران القطري توسعًا مدفوعًا بالنمو الملموس في قطاع الطيران. وعلى الرغم من ذلك، فإن مشاركة شركات تصنيع أجزاء الطائرات ثلاثية الأبعاد محدودة في قطر، مما يخلق طلبًا كبيرًا على الواردات. ومن ناحية أخرى، تركز استراتيجية قطر الوطنية للتصنيع على إنشاء سلاسل قيمة تصنيعية متقدمة لخدمة القطاعات المتطورة، مما يجعل الدولة موقعًا جاذبًا للاستثمارات في قطاع التصنيع التجميعي في مجال الطيران.

الشكل 8: خريطة بأبرز قطاعات الاستثمار في قطر

2-4-4 التعاون القطري التركي

2-4-4-1 آفاق التبادل التجاري

تنظر قطر إلى تركيا كحليف قوي لتأسيس علاقات استراتيجية وروابط ثنائية أقوى، بهدف زيادة قيمة التجارة الثنائية إلى 5 مليارات دولار أمريكي من خلال التعاون في الصناعات الثقيلة والتنمية السياحية والزراعة والبناء. وقد أدى تعاون تركيا مع قطر في الاقتصاد والأمن والدبلوماسية والثقافة والسياحة والتعليم إلى تأسيس علاقات ثنائية قوية بين البلدين. وتشجع الدولتان جهود المحادثة والدبلوماسية والوساطة من أجل تحقيق السلام والاستقرار وحل المشكلات الدولية.

واردات قطر من تركيا، 2022 (المبلغ بالألف دولار)

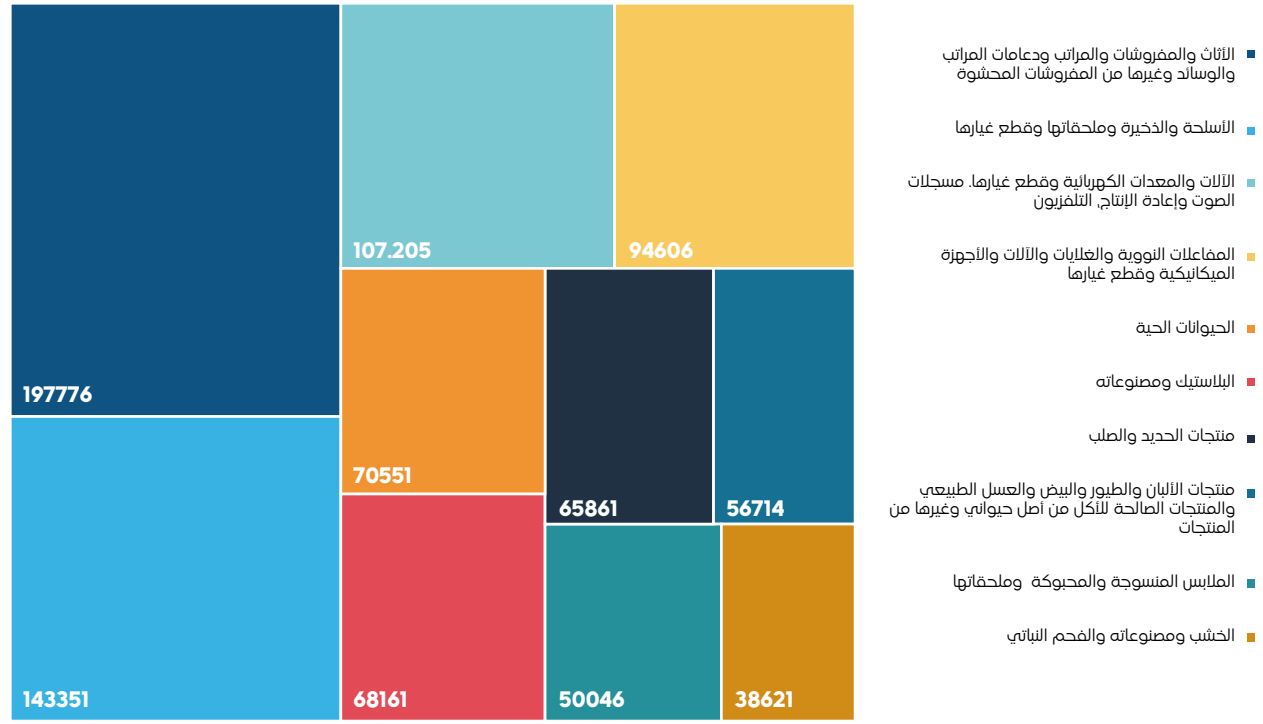

المصدر: خارطة التجارة

واردات تركيا من قطر، 2022 (المبلغ بالألف دولار)

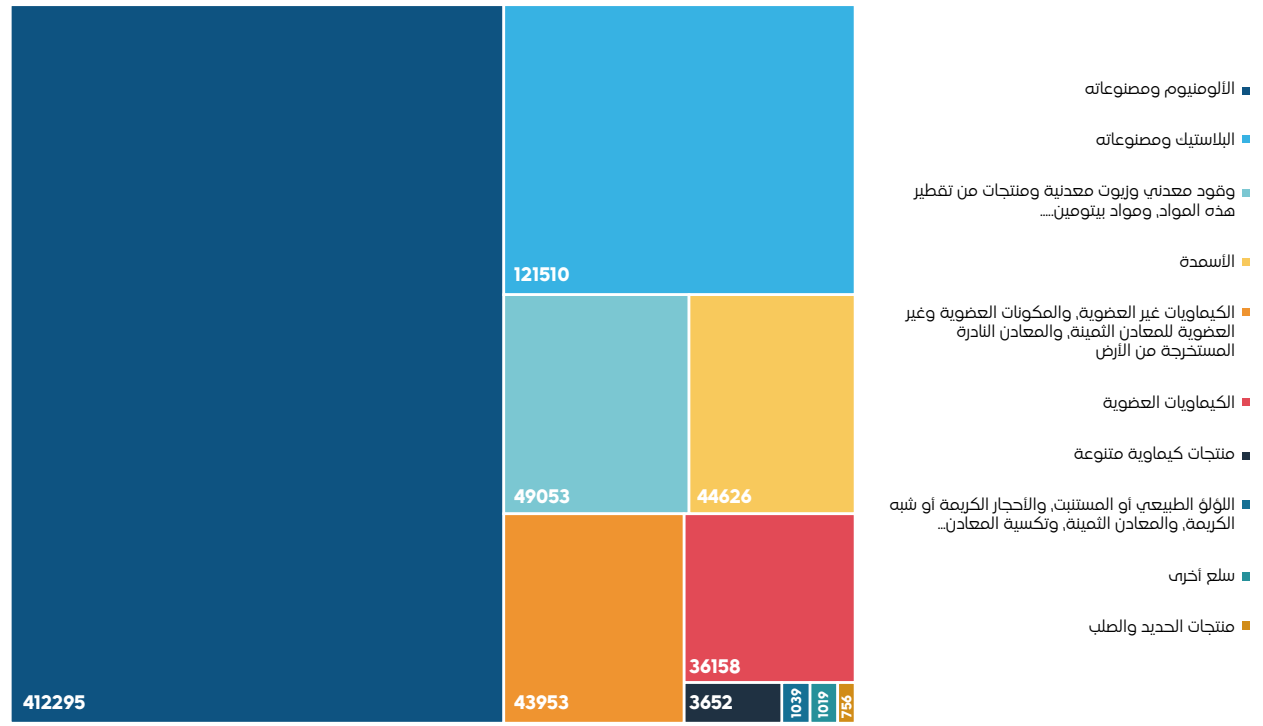

المصدر: خارطة التجارة

2-4-4-2 الاستثمارات القائمة والمطروحة

شهد التبادل التجاري بين تركيا وقطر قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، ومن المرجح أن يستمر المؤشر في الصعود. وأثبتت قطر بالفعل مكانتها كثاني أكبر مستثمر أجنبي في تركيا، باستثمارات في قطاعات الخدمات المصرفية والشحن وتجارة التجزئة والتمويل. ونتيجة لذلك، تتطلع الشركات التركية الآن إلى جني فوائد العلاقات الثنائية المتنامية بين البلدين.

في مايو 2023، حصلت شركة ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي-تتخذ من تركيا مقرًا لها-على استثمار بقيمة 105 مليون دولار أمريكي من المستثمرين الحاليين وهم: جهاز قطر للاستثمار (QIA) وشركة إيساس برايفت إيكويتي (Esas Private Equity) التركية. ووفقًا لموقع هيئة الاستثمار القطرية، فإن ذلك يرفع إجمالي تمويل الشركة إلى 274 مليون دولار.

وتعد مشاركة جهاز قطر للاستثمار في البنوك أحد أبرز الأمثلة على الحضور القوي للاستثمار القطري في القطاع المالي التركي. وتشجع تركيا الاستثمار الأجنبي، وتتميز بموقع استراتيجي وتوفر للمستثمرين عمالة مدربة ومزايا أخرى.

وتقترب تركيا من الحصول على تمويلات قطرية لأنقرة تصل إلى 10 مليار دولار، ستحصل قبل نهاية 2022 على 3 مليار منها، وكان البنك المركزي التركي قد أبرم بالفعل صفقة مبادلة مع البنك المركزي القطري بلغت قيمتها في الأصل 5 مليار دولار أمريكي ولكنها تضاعفت ثلاث مرات في عام 2020 لتصل إلى 15 مليار دولار أمريكي.

وفي عام 2021، اتفقت قطر وتركيا على تعزيز العلاقات الاقتصادية، حيث تم توقيع 15 اتفاقية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية والثقافة والشباب والرياضة والدبلوماسية والصحة والشؤون الدينية والإعلام، بهدف تعزيز احتياطيات تركيا من العملات الأجنبية واستقرار قيمة الليرة التركية. ووقعت الدولتان مذكرة تفاهم في مجال إدارة الكوارث والطوارئ، وبيان مشترك لخطاب النوايا بشأن إقامة تعاون مؤسسي بين منتدى أنطاليا الدبلوماسي ومنتدى الدوحة، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين إدارة تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التركية وبنك قطر للتنمية.

في عام 2020، وكجزء من جدول أعمال اللجنة الاستراتيجية العليا السادسة التي عقدت في تركيا، تم توقيع 10 اتفاقيات بين البلدين، ليصل إجمالي عدد الاتفاقيات الموقعة نتيجة الاجتماعات القطرية التركية إلى 62 اتفاقية. وقد أثبتت الدورة السادسة للجنة الاستراتيجية العليا التي عُقدت في أنقرة في 26 نوفمبر الأهمية المتزايدة للشراكة الاقتصادية بين تركيا وقطر بشكل عام، وعلى هامش الاجتماع، أبرمت الدولتان 10 اتفاقيات، 7 منهم في مجال الاقتصاد.

2-4-4-3 الفرص والتحديات

الكثير من الشركات التركية التي تعمل في مجالات التجارة والبناء والمقاولات والرعاية الصحية والخدمات والعقارات والضيافة وصناعة الأثاث، تتخذ من قطر مقرًا لأعمالها. وتعكس هذه الشركات حجم الفرص الاستثمارية في تركيا. وبدورها تدعم غرفة قطر كلا من قطر وتركيا في تعزيز التعاون وتأسيس الشركات والشراكات الاقتصادية.

رسَخت قطر دورها البارز كمستثمر أجنبي مهم في تركيا، إذ تمتلك ثاني أكبر حصة استثمارية في قطاعات مختلفة تشمل المصارف والشحن والبيع بالتجزئة والتمويل. وعلى الرغم من محدودية حجم التبادل التجاري بين البلدين، إلا أن مساهمة الشركات التركية ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، لا سيما خلال الحصار الذي فرض على قطر منذ ثلاث سنوات ونصف السنة، والذي خُفِّفَ في نهاية المطاف في وقت سابق من عام 2021. وقد استغلت شركات البناء التركية الفرصة للترويج لأعمالها على نطاق عالمي، وتأمل في مواصلة التعاون التجاري بين البلدين. وكانت تركيا وقطر قد وقعتا على هامش زيارة الرئيس التركي إلى الدوحة في ديسمبر 2019، العديد من الاتفاقيات في إدارة الطوارئ والتدريب الدبلوماسي والثقافة والسياحة والصحة والعلوم الطبية والشؤون الدينية والتدريب الإعلامي. ومن الجدير بالذكر أن شركة قطر القابضة تمتلك

حصة كبيرة في مجمع « إستينيا بارك» التجاري الرئيسي في إسطنبول، في حين تمتلك هيئة قطر للاستثمار 10%من بورصة إسطنبول، أكبر سوق للأوراق المالية في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تملك الشركات القطرية استثمارات كبيرة في البنوك التركية الرائدة، ويملك «بنك قطر الوطني» «بنك التمويل التركي». وعلاوة على ذلك، قدمت قطر مبادلات عملة بقيمة 15 مليار دولار لتركيا منذ عام 2020، لتكون بمثابة شريان الحياة وسط تقلبات سعر الليرة التركية التي شهدت انخفاضا كبيرا في القيمة هذا العام.

وفي إطار جهودها الحثيثة نحو دفع عجلة التنمية، توفر قطر فرصًا واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختلفة تشمل البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والسياحة والخدمات المالية. وتفخر قطر بعدة أسباب تجعلها وجهة جاذبة للاستثمارات، نذكر منها:

- الاقتصاد القطري واحد من أسرع الاقتصادات نموًا على المستوى العالمي، مما يوفر إمكانية تحقيق عائدات كبيرة من الاستثمارات.
- وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، توجت قطر في المرتبة الثالثة عالميًا من حيث النظام الضريبي المواتي، حيث بلغ معدل ضريبة الشركات 10%ولم تفرض ضريبة على الدخل الشخصي، وفق تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في عام 2020.
- تستفيد قطر من انخفاض تكلفة الطاقة، الأمر الذي يسهم في تشغيل الأعمال التجارية بفاعلية من حيث التكلفة.
- تفتخر قطر بالبنية التحتية المتطورة التي تدعم تنفيذ عمليات تجارية عالية الكفاءة.
- يساهم توافر العمالة الميسورة التكلفة التي توفرها العمالة الوافدة في تحقيق وفورات في التكاليف للمستثمرين.
- تقدم قطر حوافزًا للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية.
- تتمتع قطر بأحد أعلى مستويات الدخل الفردي على مستوى العالم، مما يشير إلى سوق استهلاكية مزدهرة.
- تحافظ الدولة على الاستقرار السياسي، مما يوفر بيئة آمنة للاستثمارات.
- كما تقدم قطر حوافز استثمارية منها، إمكانية تملك الأجانب للأصول بنسبة تصل إلى 100%في جميع القطاعات، وتوفر المناطق الاقتصادية إعفاءات ضريبية بالإضافة إلى إمكانية تحويل الأرباح إلى الوطن دون قيود، مما ييسر نمو الأعمال التجارية.

يواجه المستثمرين بعض التحديات مثل: انعدام الأمن الاقتصادي الكلي، والبيروقراطية الشديدة والنظام القضائي البطيء والضرائب المكلفة نسبيًا والمتفاوتة، والتغييرات المتكررة في البيئة القانونية والتنظيمية. ولا تزال القيود المفروضة على تدابير الحماية تؤدي إلى تعقيد الاستثمار في تركيا.

5-2 الكويت

1-5-2 آفاق الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	184.56 مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، 2022	43,233.5 دولار أمريكي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	%8.2
التضخم وأسعار الاستهلاك (%) في عام 2022	%3.4

المصدر: البنك الدولي

من المتوقع أن تستمر الطفرة التي شهدتها القطاعات غير النفطية في الكويت عند 3.8% مدفوعة بارتفاع الاستثمارات في القطاعات واستمرار الحوافز المالية والانتعاش الطفيف في توظيف المغتربين. وعلى الرغم من ضعف التعافي الاقتصادي، تستطيع الدولة السيطرة على معدل التضخم بسبب هبوط أسعار الغذاء والطاقة العالمية.

وفي قطاع النفط، من المتوقع أن تعزز «مصفاة الزور» التي أنشئت مؤخرًا من نمو القطاع، بنسبة يتوقع أن تصل إلى 1.9% في عام 2023. ومن المتوقع أن تشهد الصناعة غير النفطية في الكويت زيادة بنسبة 3.4% و3.7% على التوالي في عامي 2023 و2024، ويرجع ذلك في معظمه إلى استهلاك الشركات الخاصة. وسوف تشهد معدلات التضخم انخفاضًا (إلى 2.6% في عام 2023 و2.5% في العامين التاليين) نتيجة للسياسة النقدية القوية وهبوط أسعار السلع الأساسية العالمية. وباستثناء الدخل الاستثماري وتحويلات صندوق الأجيال القادمة، فإن فائض الميزانية سوف ينخفض إلى 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بسبب انخفاض أسعار النفط المتوقعة. وعلى المدى المتوسط، سوف يتسبب استمرار انخفاض أسعار النفط المتوقعة على تقليص فائض الميزانية وزيادة المخاوف بشأن تسجيل عجز. قد تتجه الكويت إلى تحسين الاستدامة المالية من خلال اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي وفرض ضريبة القيمة المضافة على غرار نظرائها في مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن تبقى السياسة النقدية متماشية بشكل وثيق مع سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث أن الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية في سلة ربط العملات بالدينار الكويتي. وعلى الرغم من احتمال استمرار تشديد السياسة النقدية، فمن المتوقع أن يرتفع الائتمان المحلي بوتيرة أبطأ.

الاستثمار الأجنبي المباشر	2020	2021	2022
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (بالمليون دولار)	240	567	758
*عدد الاستثمارات في الأصول الجديدة	15	12	14

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، آخر البيانات
ملاحظة: * يُشير مصطلح الاستثمار في الأصول الجديدة إلى إحدى الاستراتيجيات المستخدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تستثمر شركة ما في دولة جديدة من خلال تأسيس منشآت ومرافق جدد.

وضمن جهودها الحثيثة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة، أطلقت الكويت في عام 2017 استراتيجية جديدة للتنمية بعنوان «رؤية الكويت 2035»، تهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الدولة إلى جانب تحسين موقعه في التجارة الإقليمية وأن يصبح مركزًا للاستثمار. وتؤكد الكويت على اهتمامها باستخدام مواردها النفطية لتطوير اقتصادها وتنويعه، وتضع نصب أعينها هدف جذب أكثر من 200 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 2020 و2035 لتحسين موقعها في المركز العالمي للتجارة والتمويل. كما تتخذ الدولة خطوات ثابتة نحو تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز مشاركة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الرئيسة.

وتركز رؤية الكويت 2035 على تحسين البنية التحتية الاقتصادية للدولة من خلال بناء مطارات وموانئ وطرق ومناطق صناعية جديدة ومشاريع سكنية ومستشفيات وسكك حديدية ومترو أنفاق. وتهدف مبادرة البوابة الشمالية، التي تشمل الجزر الخمس أو مشاريع مدينة الحرير إلى زيادة استثمار القطاعين العام والخاص في تطوير منطقة اقتصادية دولية.

2-5-2 تحليل التركيبة السكانية

تعداد السكان في عام 2022	4.26 مليون نسمة
النمو السكاني لعام 2022	%0.4
نسبة السكان الذين تصلهم الكهرباء في عام 2021	%100
الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في 2021	%100
صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2022	%0.4

المصدر: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي

الشكل 9: توزيع السكان حسب النوع (في عام 2022)

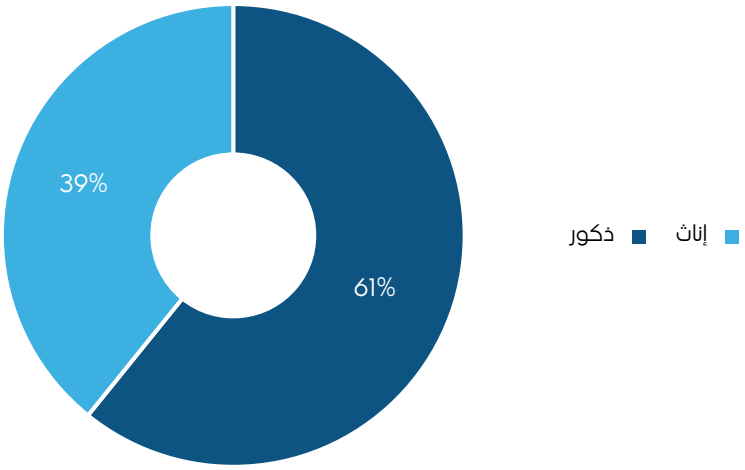

المصدر: البنك الدولي

بحسب إحصائيات البنك الدولي، في عام 2022، بلغ عدد سكان الكويت حوالي 4.26 مليون نسمة، موزعة على النحو التالي: الذكور حوالي 61%والإناث 39% معظم السكان في الكويت هم من السكان المحليين، ويعيش 98%من السكان في المناطق الحضرية، 83%منهم يقيمون في العاصمة الكويت.

3-5-2 الفرص والحوافز الاستثمارية

تقدم الكويت فرصًا استثمارية في مجالات النفط والغاز والتقنيات النظيفة والبناء والإسكان والرعاية الصحية والنقل.

ويشهد قطاع البناء والتشييد في الكويت نموًا سريعًا، وقد اعتمدت الدولة الخطة الوطنية للتنمية بقيمة 104 مليار دولار، والتي تهدف إلى بناء طرق سريعة محورية وصالة مطار جديدة ومستشفيات وتطويرات سكنية وحرم جديد لجامعة الكويت ومصفاة نفط جديدة والتنقيب عن النفط، ومشاريع طاقة جديدة وشبكة جديدة للسكك الحديدية وشبكة مترو.

تقع الكويت في شمال الخليج العربي على الحدود مع ثلاثة أسواق مهمة هي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران. ونظرًا لموقعها المثالي، يمكن الوصول منها بسهولة إلى الطرق التجارية عبر تركيا وشرق آسيا ورابطة الدول المستقلة وكذلك من أوروبا الشرقية والوسطى. كما تتميز الدولة بساحل خليجي عربي بطول 499 كيلومترا وبنية تحتية متطورة للميناء. وتزخر الكويت بالكوادر ذات الخبرة في ريادة الأعمال في القطاع الخاص.

وتقدم الكويت باقة متنوعة من الحوافز للمستثمرين، مثل الإعفاء من ضريبة الدخل أو غيرها من الضرائب لمدة تصل إلى 10 سنوات من تاريخ بدء تشغيل المؤسسة الاستثمارية المرخصة.

استخدام الممتلكات والعقارات المخصصة للهيئة الكويتية لتشجيع الاستثمار (KDIPA) أو التي تخضع لإشرافها أو رقابتها بما يتماشى مع المبادئ والقواعد التي وضعها مجلس إدارة الهيئة. وتوظيف العمالة الأجنبية بما يتوافق مع التوجيهات والقيود التي يفرضها قرار مجلس الوزراء بشأن الحد الأدنى المطلوب من العمالة المحلية.

الشكل 10: خريطة بأبرز قطاعات الاستثمار

وفيما يلي بعض من الحوافز والإعفاءات الممنوحة للقطاع العام والخاص:

- احتياطيات نفطية وفيرة (تمتلك البلاد سادس أكبر احتياطي نفطي في العالم - توفر إيرادات كبيرة للبلاد
- البنية التحتية عالية الجودة
- دور استراتيجي في المجال السياسي للمنطقة (تعتبر الدولة حليف جيد للولايات المتحدة)
- بيئة عمل إيجابية, إذ شرعت الحكومة الكويتية في تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي
- السكان المحليون من الشباب ذوي الدخل المرتفع والاستهلاك المحلي المرتفع
- موقع استراتيجي (بالقرب من ثلاثة أسواق رئيسية - العراق والمملكة العربية السعودية وإيران) مما يمكّنها من النمو تجارياً.
- قطاع مصرفي قوي وسوق مالية تدار بشكل جيد
- يسمح اقتصاد السوق المفتوح للكويت بالتمتع بحرية تحويل العملات ونقل/ تحويل الأموال بالكامل في سوق الصرف الأجنبي

المصدر: Kia.gov.kw

في ضوء رؤية الكويت 2035، تركز استراتيجية التنمية على زيادة الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل البنية التحتية والسياحة والقطاع الخاص والنقل واللوجستيات، وثمة هدف رئيسي آخر هو إشراك القطاع الخاص في مشاريع التنمية المحلية. وتخطط الدولة لاستثمار 32 مليار دولار أمريكي سنويًا في مشاريع التنمية، وإنفاق نصف المبلغ المخصص للاستثمار على المشاريع التالية:

المصدر: Kia.gov.kw

2-5-4 التعاون التركي الكويتي

2-5-4-1 آفاق التبادل التجاري

الكويت وتركيا تجمعهما روابط تجارية عميقة بفضل القواسم التاريخية والثقافية المشتركة. وقد عزز كلا البلدين علاقتهما في السنوات الأخيرة من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات بشأن التبادل التجاري والدفاع والنمو الاقتصادي. تركيا هي إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، والكويت عضو في دول مجلس التعاون الخليجي. ويركز البلدان على تطوير البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين. وبالفعل توفر خطوط السكك الحديدية طريقًا للبضائع التي تنتقل بين الكويت وتركيا. ومع ذلك، من المقرر أن يتم افتتاح مشروع سكك حديد جديد لدول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 250 مليار دولار، بطول 2,200 كم لربط دول المجلس الست بشبكة خطوط سكك حديدية عالية السرعة بحلول نهاية عام 2023.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي بما فيهم الكويت، إلى جعل الشرق الأوسط مركزًا تجاريًا وماليًا محوريًا في السنوات المقبلة؛ ويشهد على ذلك مشاريع توسع كبيرة تتعلق بمرافق جوية وبرية وبحرية في الكويت؛ على سبيل المثال، تخطط الدولة لإنشاء خمس مدن جديدة منها مدينة الحرير؛ ومواصلة تطوير ميناء مبارك الكبير على جزيرة بوبيان؛ وإطلاق عدد كبير من مشاريع النفط العملاقة تتضمن إنشاء مصفاة نفط جديدة. ومن ناحية أخرى، تعمل تركيا على تحسين بنيتها التحتية وقاعدة صناعاتها لكي تصبح مركزا تجاريًا هامًا يربط الشرق الأوسط وأوروبا وروسيا وآسيا.

وتظهر هذه الإحصائيات مساعي تركيا والكويت المستمرة نحو تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وتوضح كذلك صدارة الكويتيين في قائمة السياح الأجانب في تركيا بعدد 246,249 سائحًا في عام 2021. كما زاد نمو قطاع السياحة في الكويت بنسبة 105%من عام 2020 إلى عام 2021.

وقد ارتفع عدد السياح الكويتيين الذين زاروا تركيا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2023 إلى 163,496 سائحًا.

وتشكل تركيا، باعتبارها جزءًا من الاتحاد الجمركي داخل الاتحاد الأوروبي، قاعدة للشركات التي تتخذ من الكويت مقرًا لها والتي تسعى إلى الوصول إلى الأسواق الأوروبية. وعلى نحو مماثل، تُشكل الكويت الوجهة الأولى للمستثمرين الأتراك في بين دول مجلس التعاون الخليجي.

صادرات تركيا إلى الكويت، 2022 (المبلغ بالألف دولار)

المصدر: خارطة التجارة

واردات تركيا من الكويت، 2022 (المبلغ بالألف دولار)

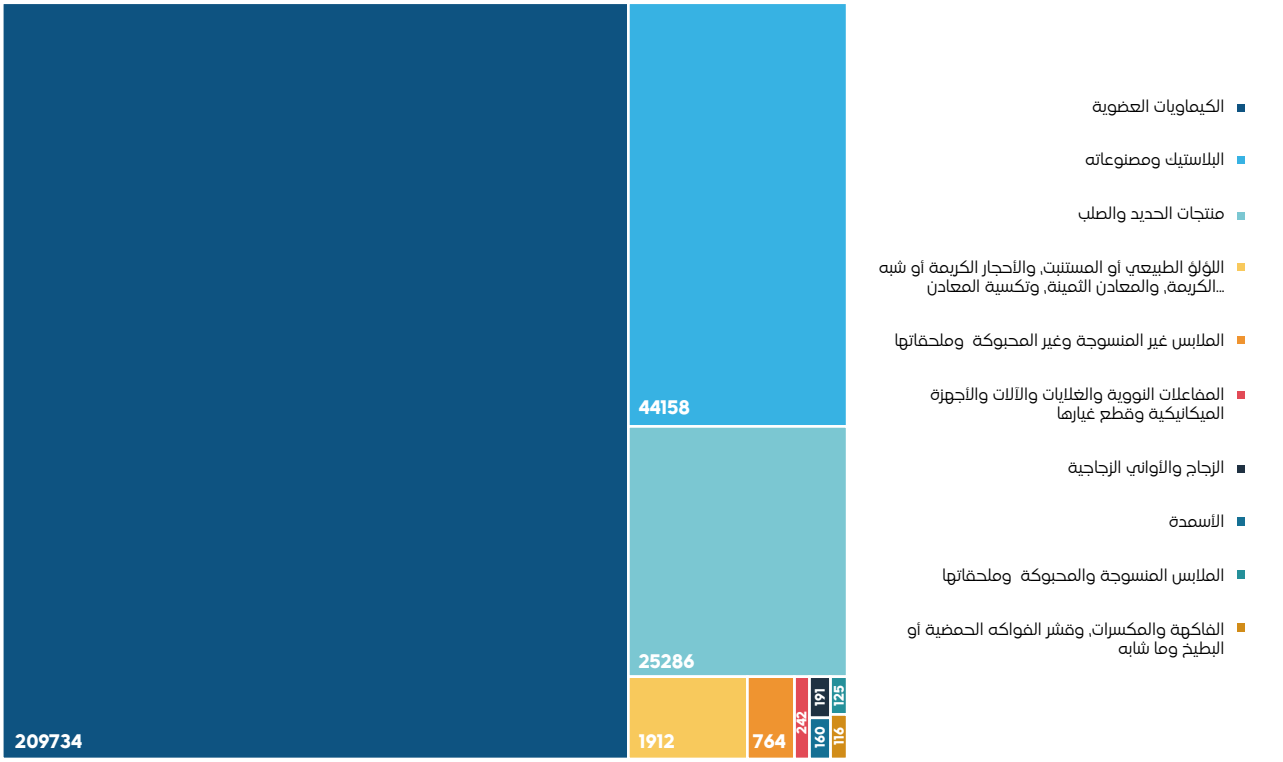

المصدر: خارطة التجارة

2-4-5-2 الاستثمارات القائمة والمطروحة

تُخطط الكويت لإعادة تطوير 11 مشروعًا رئيسًا للنهوض بقطاع السياحة المحلية والدولية، وحددت هدفها لعام 2035 للنهوض بقطاع السياحة والترفيه والتسوق لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، وتستهدف الدولة كذلك تسويق سوق السياحة الطبية لتعزيز موقعها على المستوى العالمي كمركز طبي.

وتصدر المستثمرون الكويتيون قائمة كبار المستثمرين في مجال العقارات في تركيا، حيث بلغ إجمالي العقارات المشتراة خلال السنوات السبع الماضية 8,442 عقارًا.

وفي عام 2022، بلغ عدد الشركات الاستثمارية ذات رأس المال الكويتي في تركيا 380 شركة في قطاعات مختلفة مثل القطاع المالي والعقاري والغذائي، وبلغت الشركات الاستثمارية ذات رأس المال التركي في الكويت 50 شركة.

وفي سبتمبر 2022، زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت إلى 372.4 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع زيادة قدرها 7.5 مليون دولار أمريكي في الربع السابق (بيانات CEIC، 2023). ويُتوقع ارتفاع هذه التدفقات إلى متوسط سنوي متواضع لا يزال يبلغ نحو 600 مليون دولار في الفترة 2022-2026، حيث تمنح الدولة فرصًا للمستثمرين الأجانب من خلال خصخصة أصول الدولة، وإطلاق المشاريع الجديدة. وتُمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع المرافق العامة ومشاريع البنية التحتية جزءًا من خطة التنمية لرؤية الكويت الجديدة 2035.وفي عام 2023، أبرمت الكويت عقدًا بقيمة 367 مليون دولار أمريكي مع شركة الدفاع التركية بايكار لشراء طائراتها بدون طيار من طراز TB2 من خلال مفاوضات مباشرة ترأستها حكومتي البلدين.

2-5-4-3 الفرص والتحديات:

إن آفاق العلاقات بين تركيا والكويت تتجلى في التعاون في قطاع التجارة والسياحة والنقل وتطوير البنية التحتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وسجل البلدان رقمًا قياسيًا في حجم التبادل التجاري بلغ 956 مليون دولار في عام 2022. هذا بالإضافة إلى استثمار الكويت في تركيا بمبلغ مليارى دولار أمريكي، الذي يعكس مدى السعي نحو زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خلال المبادرات والجهود المستمرة.

وشهدت الموازنة المالية العامة للكويت للعام 2020 تحسن حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.7% وعلى الرغم من المأزق العالمي الذي تسببت به جائحة كوفيد-19، فإن الدولة تتعافى وهبطت مؤشرات الدين إلى 8.7%في عام 2021 و7.1%في عام 2022، على التوالي.

وبوصفها اقتصادًا يزخر بالموارد الطبيعية، تسعى الكويت جاهدة إلى استغلال ثروتها النفطية في تنمية وتنويع مصادر الدخل. وتهدف إلى جذب أكثر من 200 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 2020 و2035 لكي تصبح مركزًا تجاريًا وماليًا عالميًا. وتتخذ الدولة خطوات ملموسة نحو تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الحيوية. وتهدف رؤية الكويت 2035 إلى تحسين البنية التحتية الاقتصادية للدولة من خلال بناء مطارات وموانئ وطرق ومناطق صناعية ومشاريع سكنية ومستشفيات وسكك حديدية وشبكة مترو. كما تهدف مبادرة البوابة الشمالية، التي تشمل الجزر الخمس أو مشاريع مدينة الحرير، إلى استثمار القطاعين العام والخاص في تطوير منطقة اقتصادية دولية.

2-6 عمـــــان

2-6-1 آفاق الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	114.67 مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، 2022	25,056.8 دولار أمريكي (المبلغ بالألف دولار أمريكي)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	%4.3
التضخم وأسعار الاستهلاك (% في عام 2022	%2.8

المصدر: البنك الدولي

تعتمد عمان على الموارد النفطية التي تساهم بنسبة تتراوح بين 70-80%من الإيرادات الحكومية. ولزيادة الإيرادات القائمة على النفط، تستخدم عمان تقنيات معززة لاستخراج النفط لزيادة الإنتاج. وبالتزامن مع ذلك، تركز على تنويع مصادر الدخل والاتجاه إلى التصنيع وخصخصة الأصول المملوكة للدولة للحد من مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي قطاع السياحة والنقل البحري واللوجستيات والتعدين والتصنيع وتربية الأحياء المائية ضمن أهم القطاعات التي تركز عليها الدولة.

ومن المتوقع أن يستمر اقتصاد عمان في النمو بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية للمواد الهيدروكربونية وسرعة تنفيذ التحسينات الهيكلية لرؤية 2040، ولكنه سينمو بوتيرة أبطأ بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط.

ومع ذلك، فإن صناعة الهيدروكربون ستستمر في كونها العمود الفقري للاقتصاد، الذي من المتوقع أن يتوسع بأكثر من 9%في عام 2023 بسبب استكشاف حقول جديدة للغاز الطبيعي.

ومن المتوقع أن تدعم الطاقة المتجددة وقطاع السياحة نمو الاقتصاد غير النفطي بنحو 3%في عام 2023. ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى 2%في المتوسط خلال الفترة 2023-2025؛ بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

ومن المتوقع أن تشهد الموازنة العامة لسلطنة عمان فائضًا في الفترة 2023-2025، بمتوسط 2.3%تقريبًا

مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، علـى افتـراض التنفيـذ المسـتمر لتدابيـر التصحيـح المالـي فـي إطـار السياسـة الماليـة متوسـطة الأجـل.

وعلـى المـدى المتوسـط، يتوقـع أن تسـتمر الموازنـة فـي تسـجيل فائـض، نظـرًا لزيـادة صـادرات الغـاز الطبيعـي التـي ستسـاعد علـى تعويـض بعـض الانخفـاض فـي أسـعار الهيدروكربـون. ومـن شـأن ذلـك أن يعـزز قـدرة عمـان علـى تحمـل الصدمـات الخارجيـة ودعـم إعـادة بنـاء احتياطاتهـا مـن العمـلات الأجنبيـة، التـي مـن المتوقـع أن تبلـغ أو تتجـاوز 24 مليـار دولار أمريكـي فـي الفتـرة 2023-2025 (6 أشـهر مـن الـواردات).

الشكل 11: النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي

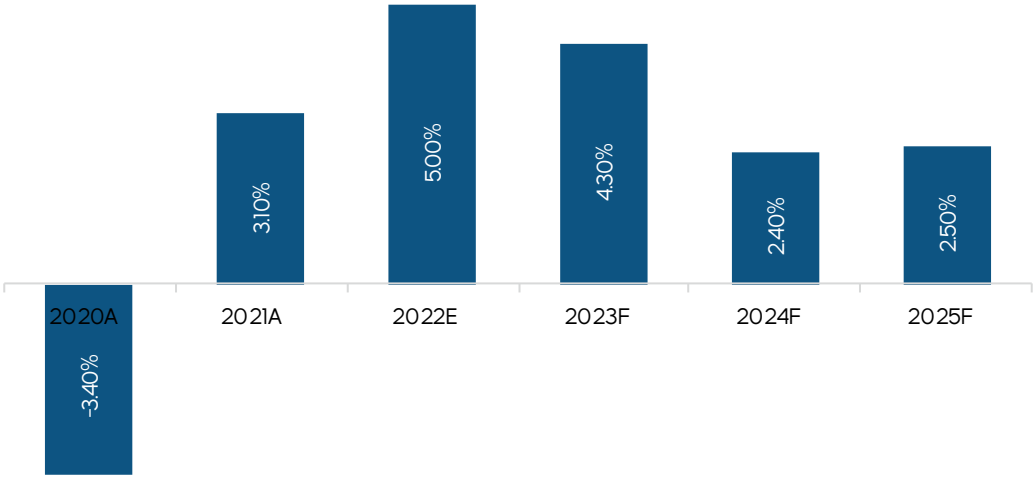

A= فعلي
F= متوقع،
المصدر: البنك الدولي

2-6-2 تحليل التركيبة السكانية

تعداد السكان في عام 2022	4.57 مليون
النمو السكاني لعام 2022	%1.2
نسبة السكان الذين تصلهم الكهرباء في عام 2021	%100
الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في 2021	%96

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

بلـغ عـدد سـكان عمـان حوالـي 4,576,298 نسـمة فـي عـام 2022، موزعـة علـى النحـو التالـي: عـدد الذكـور 2,785,494 (60.87%مـن مجمـوع السـكان)، وعـدد الإنـاث 1,790,804 (39.13%مـن مجمـوع السـكان)، وجديـر بالذكـر أن 71%مـن سـكان عمـان يعيشـون فـي منطقـة حضريـة. أكبـر مدينـة عمانيـة هـي العاصمـة مسـقط، ويبلـغ عـدد سـكانها 800 ألـف نسـمة، وتقـع مسـقط علـى طـول سـاحل السـلطنة وهـي بمثابـة المركـز التجـاري الرئيسـي.

الشكل 12: توزيع السكان حسب النوع (في عام 2022)

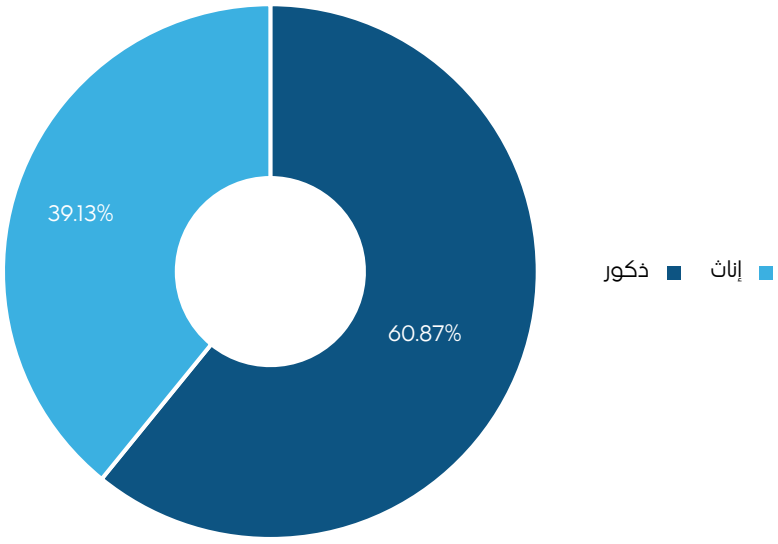

المصدر: البنك الدولي

3-6-2 الفرص والحوافز الاستثمارية:

خطت عمان استراتيجية وطنية تنموية بعنوان «رؤية عمان 2040»، تهدف إلى تنويع وزيادة النمو الاقتصادي واستحداث قطاعات عمل جديدة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الصادرات. وتسعى السلطنة إلى إشراك القطاع الخاص في تصميم وبناء وتمويل وتشغيل البنية التحتية والخدمات في القطاع العام وفي مشاريع الطاقة. وتخطط عمان لتنفيذ 50 مشروعًا في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص تتضمن: تطوير الموانئ البحرية الجديدة والمباني المدرسية ومراكز غسيل الكلى.

ويؤثر الاستثمار الأجنبي في السلطنة تأثيرًا جوهريًا على جميع المستويات الاقتصادية كونه مصدر الحصة الأكبر من محركات النمو والتنمية والتغيرات الهيكلية وتبذل السلطنة جهودها لجذب وتسهيل الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتُمثل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة المُحرك الأقوى لجذب الاستثمار في المناطق الحرة بالدقم وصحار وصلالة والمازونة. وتتمتع عمان بالموانئ الرائعة التي تجعل منها موقعًا جغرافيًا رئيسياً للسوق التجارية العالمية.

وانطلاقًا من مبدأ التنويع الاقتصادي، اعتمدت السلطنة فكرة إنشاء بعض المناطق الحرة في مختلف أنحاء السلطنة مثل: المنطقة الحرة في صلالة وميناء صلالة وميناء صحار الصناعي والمنطقة الحرة بصحار والمنطقة الحرة بالمازونة والمنطقة الحرة في مسندم ومنطقة الدقم؛ للاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان، وجني فوائد الاستثمار الأجنبي.

الشكل 13: خريطة بأبرز قطاعات الاستثمار

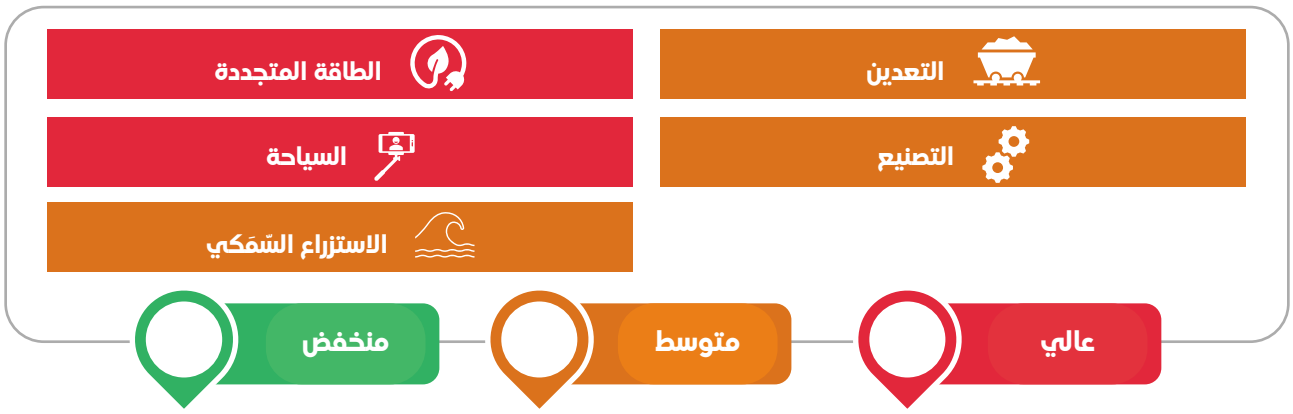

وفيما يلي أمثلة على بعض الحوافز الاستثمارية:

- تقديم الخدمات بأسعار تنافسية
- خمس سنوات من الإعفاء الضريبي، مع إمكانية التمديد وفق ظروف محددة.
- الإعفاء من ضريبة الدخل.
- حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح وحرية تبادل العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت.
- السماح للأجانب بالتملك: بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء، يُمكن للأجانب تملك الأصول بمعدلات تتراوح بين 70%و100%
- منصة خدمات موحدة: وهي تمكن المستثمرين من إنجاز جميع معاملاتهم واستفساراتهم بسرعة، ويسمح بفتح مكاتب جديدة أو مكاتب تمثيلية تجارية للشركات الأجنبية في عمان للشركات التي تقوم بعملياتها بالتعاون مع السلطنة، ومختلف أشكال الكيانات التجارية ومزاياها الرئيسية: ولتأسيس شركة، يمكن للمستثمرين إنشاء كيانات قانونية متعددة. وتشمل هذه الأنواع من المنظمات الشركات القابضة، وشركات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة العامة، وشركات المساهمة المغلقة.

ومع تزايد المبادرات الحكومية زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السلطنة.

الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022

في عام 2020، وفي محاولة لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، أقرت عمان قانون الاستثمار في رأس المال الأجنبي الجديد الذي ألغى شرط الملكية العمانية للشركات التي تتخذ من عمان مقرًا لها بنسبة 30%كحد أدنى. وفي عام 2021، قدمت حوافز جديدة للمستثمرين الأجانب تشمل الإعفاء من بعض الرسوم والمتطلبات التشغيلية للمشاريع الاستثمارية في المناطق الأقل نموًا في السلطنة.

فيما تهدف مبادرة المسار السريع إلى دعم المشاريع الاستثمارية التي تواجه تحديات في تنفيذها. ويجري تقييم المشاريع واستعراض أسباب العرقلة، لاتخاذ قرارات سريعة وفعالة تكفل استمرار تنفيذ الأعمال. واستهدفت المرحلة الأولى من المبادرة 39 مشروعًا استثماريًا، حيث تمت الموافقة على تنفيذ 27 مشروعًا استثماريًا بقيمة إجمالية قدرها 2.779 مليار دولار أمريكي. وقد وصل إجمالي عدد المستثمرين الحاصلين على إقامة مستثمر منذ بداية البرنامج وحتى بداية يناير الجاري نحو 1219 مستثمراً.

2-6-4 التعاون العماني التركي

2-6-4-1 آفاق التبادل التجاري

صادرات تركيا الى عمان, 2022 (المبلغ بالألف دولار)

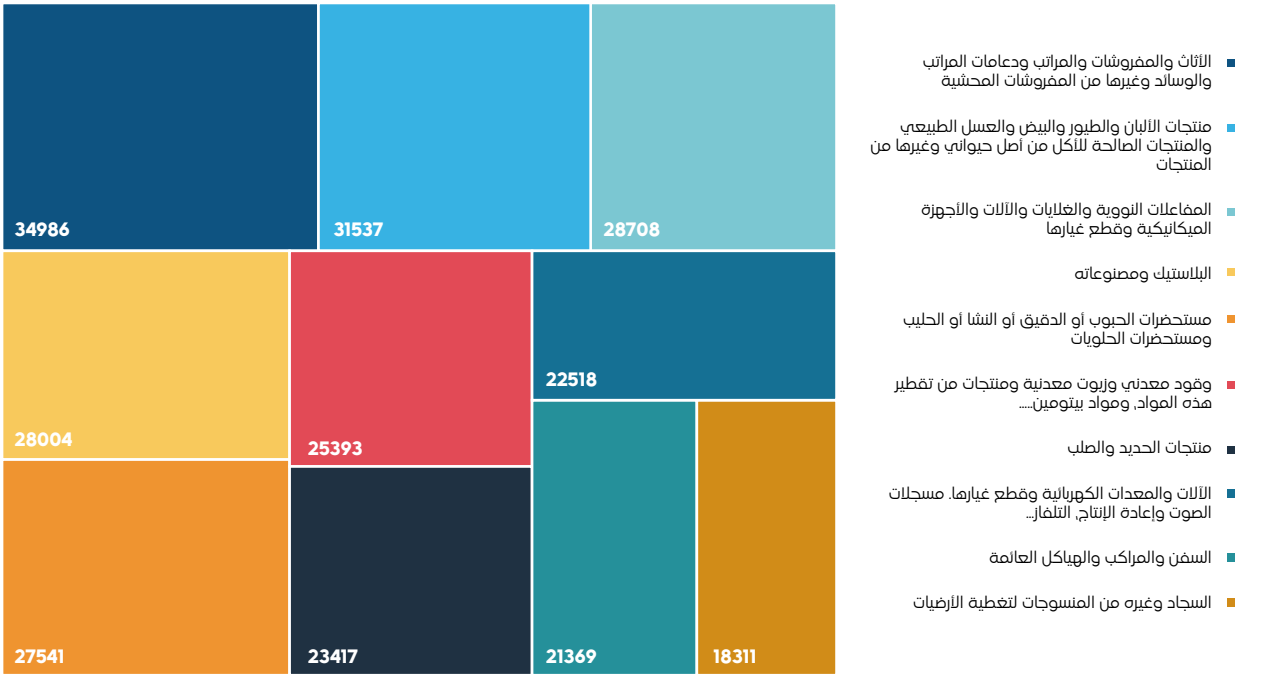

المصدر: خارطة التجارة

واردات تركيا من عمان, 2022 (المبلغ بالألف دولار)

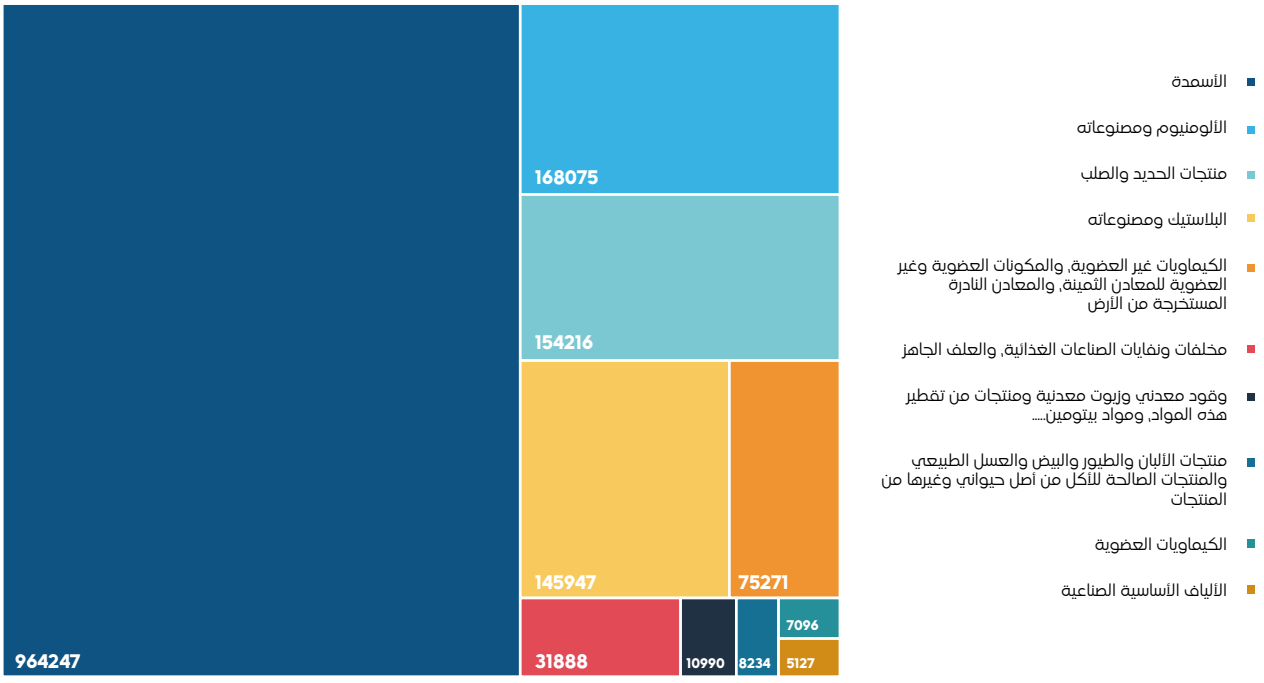

المصدر: خارطة التجارة

تجمع عمان وتركيا روابط تجارية وثيقة إذ تُمثل عمان شراكة كبيرة وإمكانيات استثمارية لتركيا في قطاعات مثل الدفاع والأغذية والمشروبات والعقود والهندسة والرعاية الصحية.

وسيكون لإنشاء المنطقة الصناعية التركية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تأثيرًا كبيرًا على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خلال زيادة الإنتاج وفرص العمل والإيرادات والتصدير بين البلدين.

وفي فبراير 2023، وقعت عمان اتفاقية طويلة الأجل لمدة 10 سنوات تبدأ من 2025، مع شركة الطاقة الحكومية التركية لتوريد 1.4 مليار متر مكعب من الغاز المسال سنويًا.

ويُعد إطلاق مستشفى تركي في عمان بعد تفشي جائحة كوفيد-19 أحد الاستثمارات الرئيسة في قطاع السياحة الطبية. علاوة على ذلك، وكجزء من أهداف رؤية 2040، أطلقت الدولتان مبادرة لبناء منطقة صناعية تركية لمحاكاة نموذج المنطقة الصناعية المنظمة في جبزي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدُقم لتقليل اعتماد عمان على النفط، التي بدأ تشغيلها في 2023.

ومن أجل تعزيز العلاقات الثنائية، وقعت عمان معاهدات مختلفة مع تركيا وبلدان أخرى، إذ أتمت السلطنة حاليًا 34 اتفاقية للازدواج الضريبي مع تركيا وغيرها من البلدان؛ لمنع الازدواج الضريبي والسماح بالتعاون بين السلطات الضريبية في عمان والسلطات الضريبية في الخارج في إنفاذ القوانين الضريبية الخاصة بكل منها.

2-4-6-2 الاستثمارات القائمة والمطروحة

في عام 2021، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عمان لتصل إلى 3.61 مليار دولار، مقارنة بـ 2.86 مليار دولار في عام 2020. وقد تسارعت وتيرة الاستثمار مع تطوير منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة التي تشمل بناء ميناء ومطار ومصفاة نفط ومرافق سياحية. وبحسب إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، فإن أبرز الدول المستثمرة هي المملكة المتحدة تليها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت وقطر والبحرين. وكان الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر موجهًا نحو قطاع النفط والغاز، مقابل استثمار متواضع في قطاعات الخدمات المالية والتصنيع والعقارات.

تتمتع عمان وتركيا بعلاقة قوية من حيث التبادل التجاري والبنية التحتية والتطورات القطاعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في سلطنة عمان (أوباز) والتجارة والصناعة وترويج الاستثمار اتفاقية تعاون مع المنطقة الصناعية المنظمة في تركيا "جبزى" (GOSB) في عام 2021.

يقع ثلثا سوق تركيا في منطقة جبزى الصناعية المنظمة، الذي يشغل ما يقدر بنحو 5160000 متر مربع من الأراضي في منطقة مرمرة. في هذه المنطقة، توجد حوالي43 مؤسسة أجنبية و 163 شركة في 188 وحدة صناعية، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الصادرات إلى حوالي 11 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وتشمل الصناعات التحويلية في المنطقة الإلكترونيات والمواد الغذائية والمحركات والمطاط والبلاستيك والمواد الكيميائية.

يعد توقيع اتفاقية شراء الغاز الطبيعي بين تركيا وعمان في عام 2023 هو الأحدث في سلسلة من التحركات المتواضعة التي تظهر التزام كل من أنقرة ومسقط بتعزيز العلاقات الثنائية. كانت الاتفاقية نتيجة للجهود التي بذلتها الدولتان لزيادة تعاونهما في مجال الطاقة.

تركيا وعمان وضعتا خططًا وأهدافًا متكاملة في المنطقة وخارجها، وتعد صفقة شراء الغاز الطبيعي الأخيرة خطوة ناجحة لجهود بناء الثقة والتعاون بين البلدين . وهذا يتسق مع تركيز السياسة الخارجية لسلطنة عمان على الدبلوماسية الاقتصادية، فضلاً عن اهتمام تركيا المتزايد بتحسين العلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

2-6-4-3 الفرص والتحديات:

لطالما جمعت عمان وتركيا شراكة طويلة في قطاع التجارة والمقاولات والسياحة وغيرها من القطاعات النفطية وغير النفطية. وفي السنتين الماضيتين، شهدت العلاقات تطورًا هامًا، إذ أطلقت الحكومة العمانية في يناير 2021 جمعية الصداقة العمانية التركية لتكن رمزاً لاستمرار التعاون بين البلدين. وفي نوفمبر 2021، وقعت تركيا وعمان بروتوكول تعاون لزيادة حجم التبادل التجاري والتعاون في مختلف المجالات. وفي يناير 2023، صدّقت عمان على بروتوكول لتعديل اتفاقية الخدمات الجوية مع تركيا التي تم توقيعها في مونتريال العام الماضي.

كما وقعت البحرين وتركيا وعمان معاهدة تعاون، ستعزز من العلاقات الثنائية وحجم التبادل التجاري بين البلدين في عدد من المجالات. وقررت عمان وتركيا تعميق العلاقات الثنائية من خلال تعزيز التعاون في عدد كبير من القطاعات مثل التعليم والزراعة والصناعة والسياحة، كوسيلة لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بينهما. ومن بين المجالات التي تأمل الدولتان في توسيع تعاونهما فيها: القطاع المالي والطاقة والبناء والعلوم والصناعة والتوحيد القياسي والنقل والتعليم والصحة والبيئة والزراعة والغابات والسياحة والثقافة. وعليه، وقعت تركيا على اتفاقية لشراء الغاز الطبيعي مع عمان تسري لمدة 10 سنوات، من شأنها أن تساعد تركيا في التحول إلى مركز لتجارة الغاز في أوروبا.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه العلاقات العمانية التركية مثل الصراعات الإقليمية أو التوترات في السياسات الإقليمية، إلا أنهما حافظا على علاقات قوية في جميع القطاعات الرئيسية بما فيها الدفاع والطاقة.

2-7 البحرين

2-7-1 آفاق الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	44.39 مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، 2022	30,152.0 دولار أمريكي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022	%4.9
التضخم وأسعار الاستهلاك (% في عام 2022	%3.6

المصدر: البنك الدولي

تتمتع البحرين بالاقتصاد الأكثر تنوعًا بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويستمد القطاع الاقتصاد قوته من الصناعات الثقيلة (بما في ذلك امتلاكها لأكبر مصهر للألمنيوم في العالم)، وقطاعات التمويل والصناعات التحويلية وتقنية المعلومات والاتصالات والبيع بالتجزئة والسياحة واللوجستيات. ونتيجة لهذا، سيهيمن القطاع غير النفطي على الاقتصاد الوطني في عام 2023، ليشكل أكثر من 85%من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أظهر المسح السياحي الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض أن السياحة الوافدة إلى البحرين ارتفعت بنسبة 175%في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وعلى غرار قطاع السياحة، شهد قطاع التصنيع ارتفاعًا ملحوظًا في حجم الإنتاج بعد جائحة كوفيد-19. واحتل قطاع الخدمات الحكومية المرتبة الثانية بين القطاعات الأسرع نموًا في عام 2022، مسجلًا نموًا حقيقيًا بنسبة 6.7% وشهد قطاع العقارات والأنشطة التجارية نموًا بنسبة 5.5%من حيث القيمة العقارية، وساعد ذلك في زيادة قيمة التداول العقاري بنسبة 3.0% سجل قطاع التجارة نموًا حقيقيًا

بنسبة 5.4% ويعكس هذا النمو زيادة في قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 22.0% وارتفاع في عدد التسجيلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 32.9% وارتفاع في عدد الشاحنات المتجهة إلى الداخل والخارج بنسبة 3.2% ونموا في حجم المراكز التجارية بنسبة 29.1% من بين مؤشرات إيجابية أخرى. وفي عام 2022، شهد قطاع النقل والمواصلات نموًا بنسبة 4.5% وارتفع قطاع البناء بنسبة 1.4% على الرغم من انخفاض تصاريح البناء الصادرة بنسبة 13.5% وانخفاض المنطقة المبنية بنسبة 26.8%

وفي عام 2022، بلغ إنتاج النفط السنوي من حقل أبو سعفة 54.7 مليون برميل بنسبة 79% من إجمالي إنتاج النفط في مملكة البحرين. ويمثل ذلك انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.3% مقارنة بعام 2021، في حين بلغ إجمالي إنتاج النفط من الحقول في البحرين 14.4 مليون برميل، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 7.2% سنويًا.

ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم في عام 2023 إلى ما يقرب من 2.8% نتيجة تشديد السياسة النقدية، وزيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة. ومن المتوقع أن تساعد أسعار النفط المرتفعة في الحفاظ على فائض الميزانية طوال الفترة 2023-2024، ولكن يُتوقع أن يتراجع في عام 2025 مع انخفاض أسعار النفط.

الشكل 14: النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي

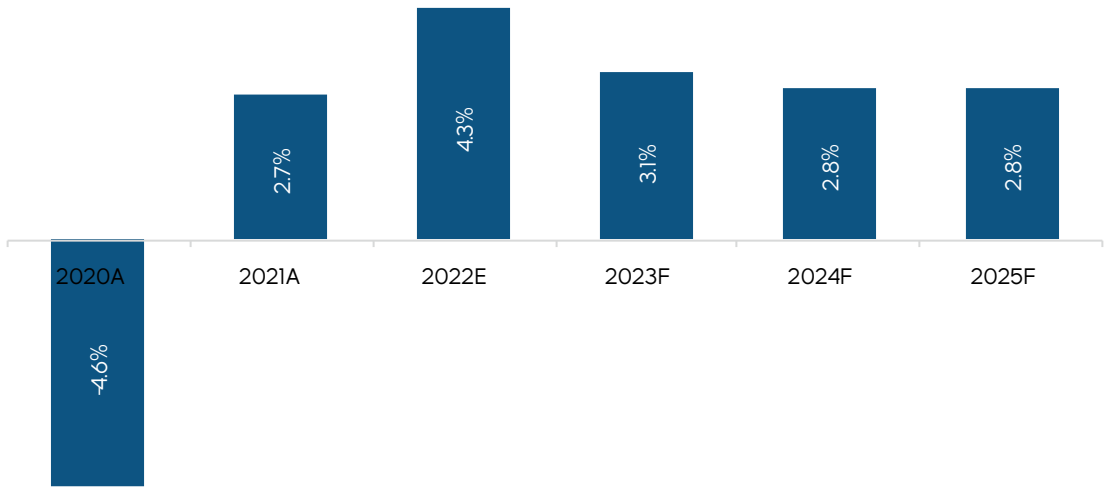

A= فعلي،
F= متوقع

2-7-2 تحليل التركيبة السكانية

بحسب البنك الدولي، بلغ عدد سكان البحرين 1,472,233 نسمة في عام 2022، موزعة على النحو التالي: 560,034 أنثى و912,199 من الذكور، بنسبة 38.04% إلى 61.96% من إجمالي السكان، على التوالي.

الشكل 15: توزيع السكان حسب النوع (في عام 2022)

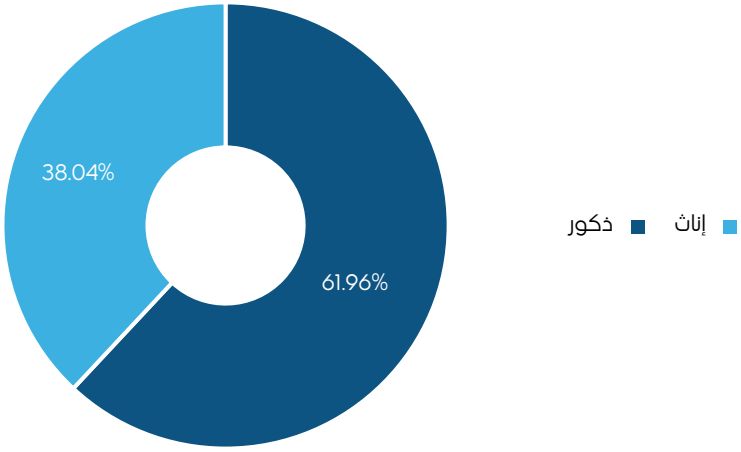

3-7-2 الفرص والحوافز الاستثمارية

الشكل 16: خريطة بأبرز قطاعات الاستثمار

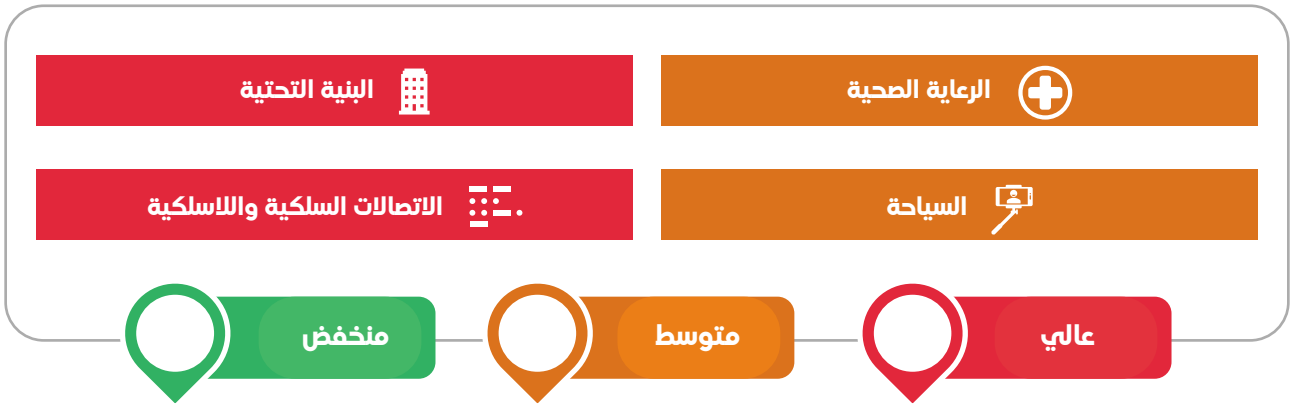

البحرين عبارة عن أرخبيل مكون من 33 جزيرة في الخليج العربي يوفر فرصًا تجارية متميزة وإمكانية أفضل للوصول إلى الأسواق الخليجية التي تشهد نموًا اقتصاديًا. وتُعد البحرين مركزًا اقتصاديًا بارزًا في دول مجلس التعاون الخليجي وتتمتع بأحد أكثر المناخات الاستثمارية ملاءمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. وبفضل موقعها الاستراتيجي، توفر البحرين منفذًا إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى سوق العالم العربي الذي يبلغ عدد سكانه 300 مليون نسمة. ويعتمد اقتصاد البحرين في المقام الأول على الصناعات التحويلية وتقنية المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية والصناعات السياحية. وباعتبارها مركزًا ماليًا، تفتخر البحرين بامتلاك قطاع مالي هو الأكثر تقدمًا وتنوعًا في غرب آسيا. علاوة على ذلك، فهي أول سوق اقتصادية حرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بفضل البنية التحتية الحديثة للاتصالات.

في العام 2022، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين 32.2 مليار دولار مقارنة بمبلغ 30.3 مليار دولار في 2021. إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي السنوية من 1.75 مليار دولار في عام 2021 إلى 1.9 مليار دولار في عام 2022. وقد اجتذبت قطاعات الخدمات المالية والتصنيع واللوجستيات والتعليم والرعاية الصحية والعقارات والسياحة وتقنية المعلومات والاتصالات غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين.

تُحدد رؤية البحرين 2030 التدابير اللازمة لحماية البيئة الطبيعية، والحد من انبعاثات الكربون، والحد من التلوث، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة. وقد اعتمد مجلس الوزراء ووزارة شؤون الكهرباء والماء البحرينية خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP) وخطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP) اللتان تحددان الأهداف الوطنية المرجوة من القطاعين لعام 2025 بنسبة 6 و5%على التوالي، مع زيادة هدف البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة المتجددة إلى 10%بحلول عام 2035.

منذ عام 2017، يُدير مصرف البحرين المركزي آلية تحديد نهجًا تنظيميًا للتقنية المالية، لتمكين الشركات الناشئة من اختبار تقنيات جديدة في مجال العملة المشفرة وسلسلة الكتل وتقييم الامتثال التنظيمي.

وتقدم البحرين باقة من الحوافز والفرص الواعدة للمستثمرين. إذ أصبح بإمكان الأجانب تملك 100%من أصول الشركات في معظم الأنشطة التجارية التي تأسست في البحرين. وتشمل فرص الحوافز التي تقدمها المملكة الإعفاء من ضريبة الشركات، والإعفاء من الرسوم الجمركية في التبادل التجاري بين الاقتصادات الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة وسنغافورة والدول العربية (مصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا والإمارات العربية المتحدة وغيرها)، والنرويج وسويسرا وأيسلندا وليختنشتاين، الى جانب استيراد الماكينات والمواد الخام بدون رسوم جمركية، وتوفير تسهيلات مالية من الدولة عبر «تمكين» لتوظيف الكوادر المحلية، ومتابعة شاملة لالتحاقهم بالمؤسسات وتقديم الخدمات اللاحقة، وتأجير الأراضي بأسعار تنافسية.

وفي أبريل 2023، أعلنت البحرين عن إطلاق مبادرة «رخصة ذهبية» التي تهدف إلى جذب الشركات الكبرى للاستثمار في المملكة، من خلال توفير الحوافز وتبسيط الخدمات لهذه الشركات. وسوف تتمتع الشركات الحاصلة على الرخصة الذهبية بميزة إضافية تتمثل في مزايا وحوافز غير متاحة لغيرهم، بما في ذلك أولوية تخصيص الأراضي للاستثمارات والحصول على خدمات البنية التحتية والمرافق العامة.

2-7-3-1 آفاق التبادل التجاري

واردات تركيا من البحرين، 2022 (المبلغ بالألف دولار)

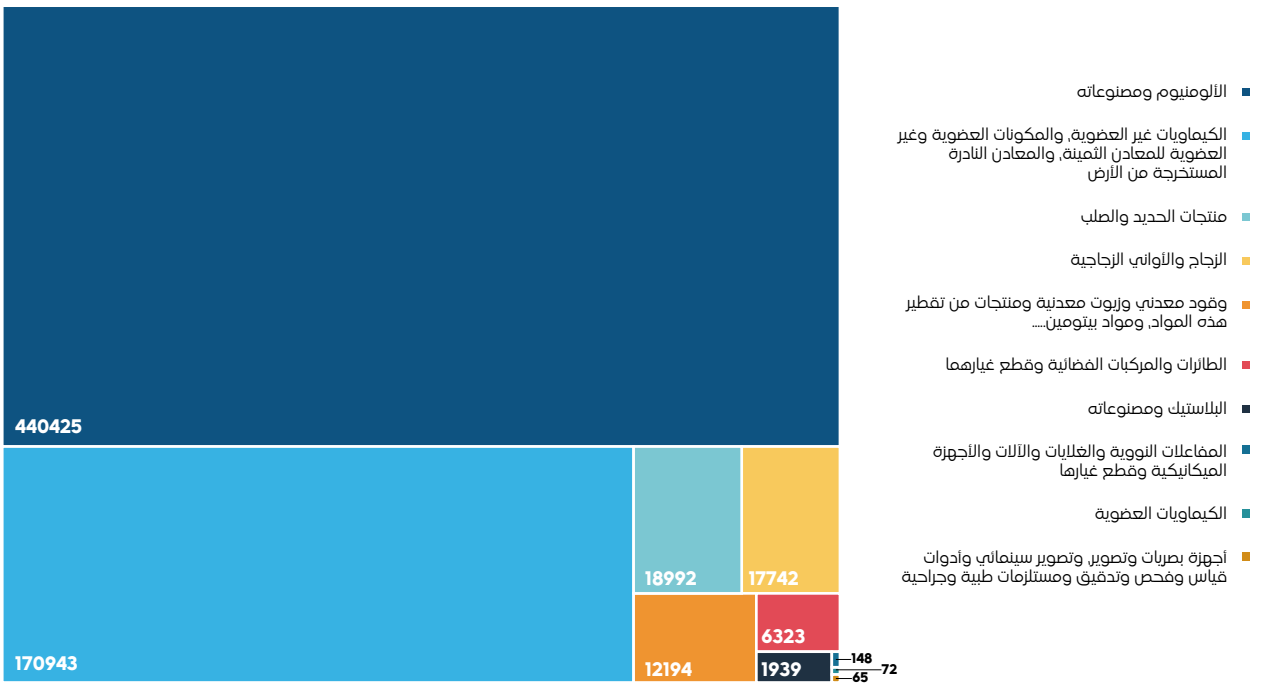

المصدر: خارطة التجارة

صادرات تركيا إلى البحرين، 2022 (المبلغ بالألف دولار)

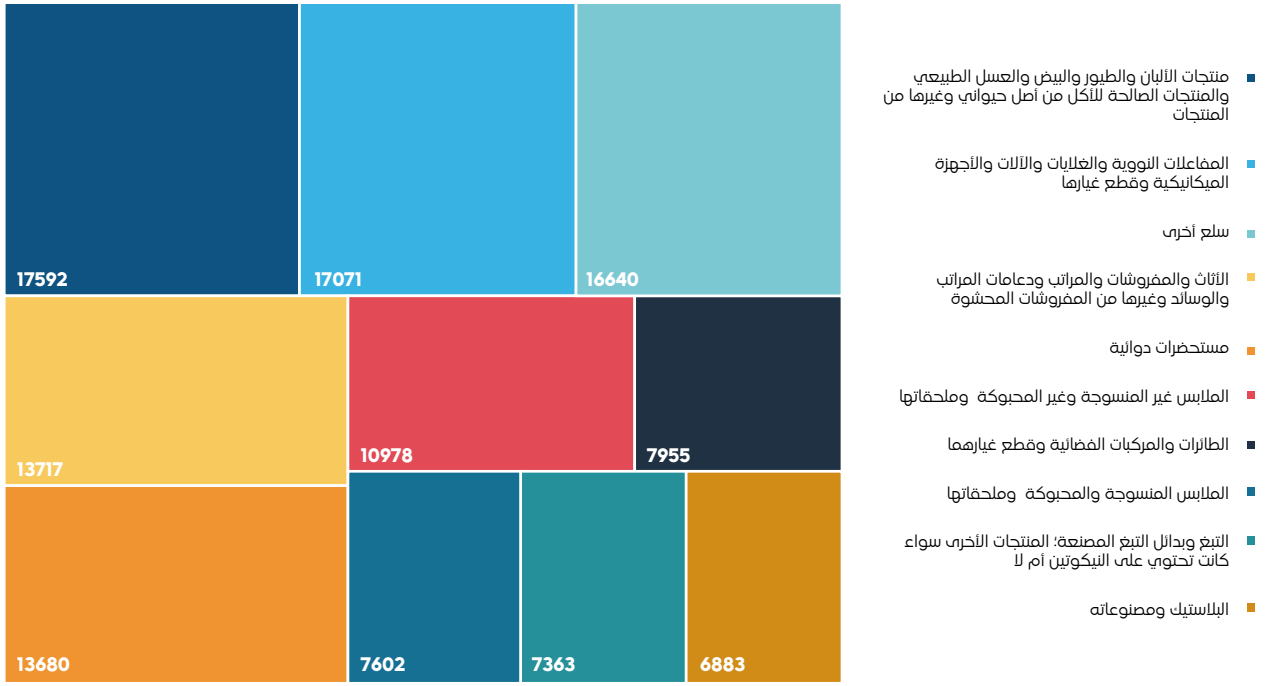

المصدر: خارطة التجارة

2-3-7-2 الاستثمارات القائمة والمطروحة

يُصادف عام 2023، الذكرى الخمسين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والبحرين، والتي شهدت تطورات ملموسة على مدى السنوات الخمسين الماضية في المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسياحية والثقافية. وفي عام 2022، بلغ حجم التبادل التجاري 883 مليون دولار أمريكي.

في عام 2021، ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين بنسبة 73% بقيمة 1.76 مليار دولار. وفي الفترة نفسها، بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة المتراكمة 33.47 مليار دولار. وقد أعلنت المملكة عن خطط لمواصلة تنفيذ اصلاحات واسعة النطاق لجذب الاستثمارات الاجنبية وربطها بالتنمية الوطنية وخطط التنويع الاقتصادي. وكان الاستثمار الأجنبي في عام 2021 موجهًا أساسًا إلى تنمية قطاع الصناعات التحويلية والتعليم والرعاية الصحية وتقنية المعلومات في المملكة. وجاءت السعودية والكويت والهند والإمارات العربية المتحدة على رأس قائمة الدول المستثمرة.

لقد أصبح تنويع التحالفات مع دول المجلس، وخاصة في عمليات الدفاع والتجارة، أمرًا حيويًا للبحرين. وقد زاد قطاع الدفاع التركي مبيعاته إلى دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن توسع البحرين تعاونها الدفاعي مع تركيا.

2-3-7-3 الفرص والتحديات

أطلقت البحرين في عام 2023 مبادرة «الرخصة الذهبية» لجذب مشاريع استثمارية جديدة إلى المملكة، للشركات التي تتجاوز قيمة استثماراتها 50 مليون دولار أمريكي. ومن المقرر أن تقدم الرخصة العديد من المزايا في قطاعات البنية التحتية والاتصالات والسياحة والقطاعات الأخرى، إضافة إلى تبسيط الخدمات المقدمة للمؤسسات الأجنبية والمحلية في دول مجلس التعاون الخليجي التي لديها مشاريع

استثمارية واسعة النطاق. وسوف توفر مجموعة متنوعة من الحوافز منها: أولوية تخصيص الأراضي للاستثمارات وخدمات البنية التحتية والمرافق العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستتمكن الشركات المؤهلة للحصول على الرخصة الذهبية من الحصول على الخدمات الحكومية مثل الترخيص والموافقة على تراخيص البناء بسهولة.

وفقا لـ مؤشر أداء غرينفيلد للاستثمار المباشر الصادر عن "الفاينشال تايمز" في 2021، جاءت مملكة البحرين من بين أفضل 20 اقتصادًا عالميًا في جذب الاستثمار المباشر، وحلت في المرتبة الثانية خليجيًا والثالثة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستقطاب الاستثمار المباشر. واحتلت المرتبة 15 من بين 84 دولة من مختلف أنحاء العالم شملها التقرير. وتسمح البحرين للأجانب بتملك شركات في أكثر من 95%من جميع الأنشطة الاقتصادية، مما يلغي الحاجة إلى الشريك المحلي في معظم الحالات. كما أن التميز في البنية التحتية اللوجستية للمملكة هو أيضًا عامل جذب رئيسي. وعلاوة على ذلك، تقدم البحرين مجموعة كبيرة من الكوادر المالية الماهرة، وهي بنية تنظيمية متطورة وملفتة عالميًا.

وعلاوة على ذلك، يستطيع المستثمرون الحصول على تسهيلات مالية بسهولة من صندوق العمل البحريني و»تمكين»، وبنك التنمية البحريني. وتشمل المزايا الأخرى التعاون المتكامل مع العديد من الوكالات الحكومية وإمكانية إعادة التفكير في القوانين أو اللوائح الحالية، عندما يكون ذلك مناسبًا أو ضروريًا.

وأنشأت الدولتان مجلس الأعمال التركي البحريني بناءً على الاتفاقية التي وقعتها تركيا والبحرين في عام 2006 في إسطنبول بين اتحاد الغرف والبورصات السلعية التركية (TOBB) وغرفة تجارة وصناعة البحرين (BCCI).

3. المشاريع التعاونية الحالية والمستقبلية

البلد	السنة	اسم المشروع
عمان	2023	وقعت تركيا اتفاقية مدتها 10 سنوات لشراء الغاز الطبيعي مع سلطنة عمان لشراء 1.4 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا. ويهدف الاتفاق إلى منح تركيا مصدرًا يعتمد عليه للغاز الطبيعي. وتنتهج الدولة استراتيجية للحد من اعتمادها على واردات روسيا من الطاقة.
الإمارات	2023	في يوليو 2023، وقعت الإمارات وتركيا اتفاقيات تجارية بقيمة 50.7 مليار دولار تقريبًا، إلى جانب الاتفاقيات التجارية المبرمة في مارس الماضي بقيمة 40 مليار دولار، بهدف تنويع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين. وبموجب مذكرة التفاهم المبرمة مع بنك ائتمان الصادرات التركي، ستقدم شركة أبو (ADQ) تمويلاً في شكل تسهيلات ائتمانية تصل قيمتها إلى 3 مليار دولار لدعم الصادرات التركية.
الإمارات	2023	أبرمت الإمارات وتركيا اتفاقية شراكة استراتيجية في قطاع السياحة والطيران. ومن خلال هذه الشراكة، تخطط الإمارات لتشغيل 10 رحلات أسبوعية من أبو ظبي إلى إسطنبول، بهدف زيادة عدد الرحلات إلى الوجهات السياحية التركية لتلبية الطلب المتزايد على السفر، كما أن هذا سيوفر إضافة للرحلات الموسمية خلال موسم الصيف.
السعودية	2022	في قاعدة الملك عبد الله الجوية في جدة، وقّعت شركة مقاولات تركية صفقة بقيمة 12 مليار دولار، ويتألف المشروع الذي يستمر لمدة عام من أعمال الموقع في منطقة دعم الحياة « Life Support Area » المعتزم انشاءها مستقبلاً ومنطقة تخزين الذخيرة (MSA) ومدفعية الدفاع الجوي لفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.
قطر	2022	تتعاون تركيا وقطر لتوفير تمويل يصل إلى 10 مليار دولار أمريكي لأنقرة، وستحصل تركيا على ما يصل إلى 3 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2022. وقد أبرم البنك المركزي التركي بالفعل صفقة مبادلة مع البنك المركزي القطري، كانت في الأصل تبلغ قيمتها 5 مليار دولار أمريكي ولكنها تضاعفت ثلاث مرات في عام 2020 لتصل إلى 15 مليار دولار أمريكي.

قطر	2021	تتفق قطر وتركيا على تعزيز العلاقات الاقتصادية وقد وقعتا 15 اتفاقية تهدف إلى تعزيز احتياطيات تركيا من العملات الأجنبية واستقرار الليرة التركية. وتغطي هذه الاتفاقيات مجالات مختلفة، منها التجارة والاستثمار والتنمية والثقافة والشباب والرياضة والدبلوماسية والصحة والشؤون الدينية والإعلام. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن إدارة الكوارث والطوارئ، واتفاقية لإقامة تعاون مؤسسي بين منتدى أنطاليا الدبلوماسي التركي ومنتدى الدوحة القطري بين البلدين. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تركيا وبنك قطر للتنمية.
قطر	2020	في إطار مباحثات اللجنة الاستراتيجية العليا السادسة التي عقدت في تركيا، وقع البلدين 10 اتفاقيات7- منهم في القطاع الاقتصادي-ليصل إجمالي عدد الاتفاقيات الموقعة نتيجة الاجتماعات القطرية التركية إلى 62 اتفاقية. وقد أثبتت الدورة السادسة للجنة الاستراتيجية العليا التي استضيفت في أنقرة في 26 نوفمبر، الأهمية المتزايدة للشراكة الاقتصادية بين تركيا وقطر بشكل عام.
الإمارات	فبراير 2022	اتفاق شراكة بين الإمارات وتركيا للتعاون في مشاريع دفاعية، تُركز على وضع برامج مشتركة للتنمية، فضلًا عن البحث والتطوير وتبادل المعارف في قطاعي الدفاع والأمن في كلا البلدين.
الإمارات	مارس 2022	نفذ مقاولون أتراك ما يقرب من 150 مشروعًا بقيمة 13 مليار دولار أمريكي في الإمارات العربية المتحدة حتى يناير 2022، وسيؤدي ذلك إلى زيادة عدد الشركات التركية في الأسواق الإماراتية.
الإمارات	نوفمبر 2021	في صفقة استثمارية ثنائية، وقعت الإمارات اتفاقية للاستثمار في مجالات البتروكيماويات والتكنولوجيا والنقل والبنية التحتية والرعاية الصحية والخدمات المالية وقطاع الأغذية الزراعية والطاقة، بما في ذلك المشاريع الحالية والجديدة لمصادر الطاقة المتجددة التي تصل إلى 3 جيجاوات في تركيا.
الكويت	2022	نفذت شركات المقاولات التركية 49 مشروعًا في الكويت بقيمة 8.4 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا 2 مليار دولار أمريكي، ويُذكر أن هناك 382 شركة كويتية تستثمر في تركيا في مجالات التمويل والعقارات والتجارة والصناعة.
البحرين	2021	استثمرت شركات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية القائمة على إنترنت الأشياء في البحرين مبلغ 53000 دولار أمريكي في شركة حلول المدن الذكية التي تتخذ من تركيا مقرًا لها.

المصدر: Invest.gov.tr, Invest.saudi, Invest,gov.qa, invest.dubai.ae, mofa.gov.bh

4. الملحق

4-1 قائمة الاختصارات/المسرد

GEU	المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج
SEZ	منطقة اقتصادية خاصة
NHC	الشركة الوطنية للإسكان
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FSC	اتحاد الغرف التجارية السعودية
LNG	الغاز الطبيعي المسال
QIA	جهاز قطر للاستثمار
TDZ	مناطق تطوير التكنولوجيا
OIZ	المناطق الصناعية المنظمة
FZ	المناطق الحرة
VAT	ضريبة القيمة المضافة
STEM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للبترول
SEZ	المناطق الاقتصادية الخاصة
LNG	الغاز الطبيعي السائل
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

مركز الخليج للأبحاث، مؤسسة بحثية مستقلة، شعاره (المعرفة للجميع)، وأولوياته خدمة قضايا وأهداف شعوب ودول منطقة الخليج. تأسس المركز في يوليو عام 2000م، ومقره الرئيسي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كلاً من مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا.

ويلتزم المركز منذ تأسيسه بالمساهمة الفاعلة في قضايا منطقة الخليج، من خلال كل أنشطته التي تشمل: إجراء بحوث ودراسات، وتنظيم مؤتمرات ومنتديات ورش عمل، النشر الإعلامي حول قضايا الأمن، والسياسة، والاقتصاد، والشئون العسكرية، والتعليم والبيئة، والإعلام وغيرها. كما قام المركز بترجمة ونشر أكثر من 500 كتاب من أمهات الكتب والمعاجم والقواميس المتخصصة في السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي، والبيئة، والإعلام، والتوازن الإقليمي والدولي... إلخ.

حافظ مركز الخليج للأبحاث للعام الثاني عشر على التوالي على وجوده ضمن أبرز مؤسسات الفكر والرأي ومنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم، وكواحد من أكبر مؤسسات الفكر والرأي على مستوى منطقة الشرق الأوسط من بين 8162 من جميع قارات العالم، وذلك طبقًا لما أعلنه برنامج العلاقات الدولية في جامعة بنسلفانيا في 30 يناير 2020م، ضمن التصنيف السنوي الذي يقوم به البرنامج لمؤسسات الفكر في العالم، وبالإضافة إلى ذلك فإن مركز الخليج للأبحاث (GRC) جاء ضمن هذا التصنيف وأحد من أبرز مؤسسات الفكر والرأي المهتمة بالشؤون السياسية الخارجية والشؤون الدولية، ومن بين أفضل مؤسسات الفكر والرأي ضمن تصنيف التعاون المؤسسي.

مركز الخليج للأبحاث